الصحيفة
ASSAHIFA.COM

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 34 • الثمـن **10 دراهم**

دجنبـر 2025

370 مشروعا و16 جمعية أمام القضاء..

كيف توظّف وزارة التضامن 143 مليون درهم لإعادة رسم خرائط الدعم الاجتماعي وشراكتها مع الجمعيات؟

12

كيف «يُدمّر» عدّو وقيوح الخطوط الملكية المغربية؟

<<

طرد طيارين مغاربة وجلب 120 طيارا روسيا وإندونيسيا وتونسيا «فريلانس» تحول رواتبهم إلى الخارج لتفادي الاقتطاعات الضريبية رغم إقامة أغلبهم بالمغرب

«لارام».. الانتحار التجاري!

خالد البـرحلي

ننشر في ملف هذا العدد معطيات دقيقة عن البيت الداخلي للخطوط الملكية المغربية، وهي شركة من بين شركات الدولة التي تأسست سنة 1957، أي سنة واحدة بعد الاستقلال، ومع ذلك ما زالت «لارام» تعاني من فوضى في التدبير وهدر للمال العام، وخدمات رديئة، وخسائر مالية فادحة، وتعد نقطة ضعف كبيرة لأي إقلاع يخص رهانات المغرب في قطاع السياحة، أو أن تكون داعمًا إيجابيًا للتظاهرات الرياضية التي ستنظمها البلاد، مثل كأس إفريقيا للأمم لهذه السنة (2025)، أو كأس العالم 2030 بشراكة مع إسبانيا والبرتغال.

طوال عقود، كانت شركة الخطوط الملكية المغربية التي تعود أغلبية أسهمها للدولة، علبة سوداء تدار بشكل عشوائي جعلها غير قادرة على تحقيق أرباح تعكس ملايين الدولارات التي تم ضخها في ميزانيتها التي ألْتُهِمَتْ بشكل مُفْرِط في تدبير عشوائي، وبدون رؤية مبتكرة تواكب تطور قطاع الطيران إقليميًا وقاريًا حتى لا نقول دوليًا.

ولقياس التدهور المستمر للخطوط الملكية المغربية، قاريًا على الأقل، يمكن الرجوع إلى الأرقام المالية التي حققتها «لارام» خلال السنتين الماضيتين قياسًا بالشركات المنافسة. فرقم المعاملات الذي حققته «لارام» خلال سنة 2023 كان هو 1.97 مليار دولار، بهامش ربح بلغ 139 مليون دولار، حيث نقلت طائرات الشركة 7.5 ملايين مسافر، وفي سنة 2024 بلغ رقم معاملتها مليارَي دولار، وأعلنت عن نقل 7.6 ملايين مسافر، لكنها لم تعلن عن هامش ربحها الصافي رغم تأكيدها أنها حققت سنةً ماليةً بهامش ربح مُؤَكَّد.

هذه الأرقام يمكن مقارنتها مع الشركات المنافسة إفريقيًا لتتضح صُورة تدهور تسيير الخطوط الملكية المغربية، وضعفها في التطور. الخطوط الإثيوبية، مثلاً، حققت إيرادات سنة 2024 بلغت 7.2 مليار دولار، ونقلت 17.1 مليون مسافر (بزيادة 14%)، مع توسع في الشبكة وصل إلى 135 وجهة، وصافي ربح بلغ 860 مليون دولار، أي ما يزيد عن ست مرات أرباح شركة الخطوط الملكية المغربية.

على مستوى المنافسة داخل القارة، نجد أن الخطوط التركية التي بالرغم من أنها شركة أوروبية إلا أنها منافس حقيقي للخطوط الملكية المغربية على السوق الإفريقية، حيث نقلت «التركية» 85.2 مليون مسافر برقم إيرادات بلغ 22.7 مليار دولار أمريكي، مع هامش ربح صافٍ بلغ 2.4 مليار دولار، أي أن أرباح «التركية» يتجاوز الإيرادات السنوية التشغيلية الكاملة لـ«لارام».

الخطوط «الإماراتية»، التي تسير رحلة يومية من دبي إلى الدار البيضاء بطائرات ضخمة من نوع إيرباص A380-800 تحمل في «جوفها» 480 راكبًا ذهابًا ومثلهم إيابًا، وتستعد لإطلاق خط ثانٍ بحكم الطلب المتزايد على وجهة المغرب، حققت إيرادات بلغت 32.6 مليار دولار أمريكي سنة 2024، مدعومة بنقل 51.1 مليون مسافر مع هامش أرباح بلغ 4.7 مليار دولار، أي أن أرباح الإماراتية يعادل ثلاث مرات الإيرادات التشغيلية السنوية للخطوط الملكية المغربية، وهو ما يبين الفرق بين الشركات التي اعتمدت على الابتكار والحكامة الجيدة والشغف في التطور، والمدعومة بربط المسؤولية بالمحاسبة، وبين شركة الخطوط الملكية المغربية التي عُمْرُهَا يصل إلى 68 سنة، ومع ذلك ما زالت تكرر الإخفاقات المتوالية، بدون محاسبة.

ولكي نتأكد من العشوائية في تدبير شركة وطنية مثل «لارام» من طرف مديرها عبد الحميد عدو الذي عُيِّنَ قبل عشر سنوات على رأس الشركة، يكفي أن نقف عند نقطتين مهمتين، الأولى تخص حالة الطائرات القديمة التي اكتريتها أو اقتنتها الخطوط الملكية المغربية من الخطوط القطرية أو العمانية، حيث احتفظت «لارام» بنفس ألوان المقاعد الذي يخالف الألوان المعتمدة في باقي أسطول الشركة، مع تغيير صباغة الطائرات من الخارج، وهو استهتار بهوية الخطوط الملكية المغربية، واستهلاك غير مبرر لسمعتها، وإخفاق قاس للعقلية التي تدار بها الشركة التي يستحيل أن تجدها في شركة وطنية أخرى في العالم تحترم نفسها وزبائنها وهوية شركة تمثل الدولة.

> **لتتضح صُورة تدهور تسيير الخطوط الملكية المغربية، وضعفها في التطور. الخطوط الإثيوبية، مثلاً، حققت إيرادات سنة 2024 بلغت 7.2 مليار دولار، ونقلت 17.1 مليون مسافر (بزيادة 14%)، مع توسع في الشبكة وصل إلى 135 وجهة، وصافي ربح بلغ 860 مليون دولار، أي ما يزيد عن ست مرات أرباح شركة الخطوط الملكية المغربية**

النقطة الثانية تتعلق بطرد عشرات الطيارين المغاربة بعد جائحة «كوفيد-19» وجلب 120 طيارًا: 80 روسيًا و30 إندونيسيًا و10 طيارين تونسيين يشتغلون مع الخطوط الملكية المغربية كـ «فريلانس» ويتقاضون ما بين 5500 و6000 دولار أمريكي، مع عمولة توازي 500 دولار تدفع لشركة بريطانية تعمل كوسيط لهؤلاء الطيارين مع «لارام»، أي أن الخطوط الملكية المغربية تدفع 720 ألف دولار شهريًا بالعملة الصعبة لطياريها الأجانب في عملية استنزاف مرعبة للعملة الصعبة، مع إرغام العشرات من الطيارين المغاربة على العطالة بدون مبرر مقنع.

وإن أضفنا إلى كل هذا الأجور المتدهورة للمضيفين والضغوط الكبيرة على أسطول الطائرات إلى الحد الذي يَضعُبُ معه إيجاد هوامش وقت لصيانة العديد من المعدات الداخلية للطائرات، من تغيير المقاعد المهترئة أو الشاشات المكسرة أو التنظيف الشامل للطائرات.. وكلها عوامل تؤثر على جودة الخدمات وسمعة الشركة التي انحدرت إلى الرتبة السادسة إفريقيًا خلال سنوات قليلة في عملية «انتحار اقتصادي» غريبة.

ومع كل هذا الإخفاق الذي دام سنوات لشركة حيوية في الرهان السياحي للمغرب، ما زال عبد الحميد عدو الرجل المدلل عند الكثير من وزراء النقل المتعاقبين على الوزارة الوصية على الشركة، منهم الوزير الحالي عبد الصمد قيوح الذي يخدم ويستخدم مدير «لارام» في لعبة مصالح غير مفهومة!

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجعيفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : Les imprimeries du matin

توزيـع : سوشبريس

كيف «يُدمّر» عبد الحميد عدو وعبد الصمد قيوح الخطوط الملكية المغربية؟

الصحيفة - حمزة المتيوي

بعضُ الأرقام تغني عن الكثير من الكلام، هذا هو الحال مع شركة الخطوط الملكية المغربية، اللغز الكبير في منظومة المؤسسات العمومية المعوَّل عليها لإنجاح الاستحقاقات المستقبلية الكبرى التي دخلت المملكة غمارها، وأبرزها احتضان كأس إفريقيا 2025 التي ستنطلق هذا الشهر، وكأس العالم 2030 مع رهان استقبال 26 مليون سائح في العام نفسه.

بالاطّلاع على التقارير الدولية، نجد أن الرهان على الخطوط الملكية المغربية لتكون دافعًا لتحقيق الإقلاع السياحي، ومواكبة التظاهرات الدولية في المغرب، هو رهان خاسر. فالشركة التي يعود أكبر رأسمالها للدولة تخسر أكثر مما تربح، تخسر جاذبيتها، وسمعتها، وتنافسيتها، وتخسر حتى ملايين الدولارات التي تضخها الدولة في خزينتها لتجعل طائراتها قادرة على التحليق.

بالعودة إلى الأرقام، نجد أن الناقل الوطني خسِر في عام واحد ما بين 2024 و2025، 15 مرتبة دفعة واحدة في تصنيف «سكاي تراكس» المعتمد دوليًّا لأفضل شركات الطيران عبر العالم، لينحدر من المرتبة 55 إلى المرتبة 70، وهو ما يعني سقوطًا حرًّا لشركة يُفترض أن تتحسّن أرقامها لا أن تخسر مراتبها دوليًّا وإقليميًّا رغم الدعم الحكومي الذي تتلقاه.

طرد طيارين مغاربة وجلب 120 طيارا روسيا وإندونيسيا وتونسيا «فريلانس» تحول رواتبهم إلى الخارج لتفادي الاقتطاعات الضريبية رغم إقامة أغلبهم بالمغرب

سُمعة «لارام» السيئة، التي تراكمت على امتداد السنوات الماضية، ليست في حاجة إلى الكثير من البحث للتعرُّف على أسبابها، فشكاوى المسافرين المغاربة والأجانب، وفيديوهات الاحتجاجات بسبب تأخُّر الرحلات أو رداءة الخدمات، لا تكاد تختفي عن منصات التواصل الاجتماعي، أما المشاكل الداخلية المتراكمة فأصبحت مادة دسمة للمُساءلات البرلمانية في عهد الرئيس المدير العام الحالي، عبد الحميد عدو، الذي سيُكمل، في فبراير المقبل، عشر سنوات كاملة على رأس هذه المؤسسة.

المُلفت، هو أن ما تُوفِّره الدولة لـ«لارام» يجعلها شركة «مُدلَّلة» بكل معنى الكلمة، لدرجة أنها وقَّعت معها سنة 2023 عقد برنامج برقم فلكي، عبر رئيس الحكومة الحالي عزيز أخنوش، مُتمثِّلًا في 25 مليار دولار من أجل توسيع أسطولها 4 مرات إلى غاية 2037، وهو مبلغ أماط النقاب عنه المدير العام لـ«لارام» حميد عدو خلال تصريحات صحفية، والحكومة أيضًا، في عهد رئيسها السابق سعد الدين العثماني، كانت قد خصَّصت لها حوالي 630 مليون دولار لإنقاذها من الإفلاس سنة 2020، في إطار مواكبة الشركات العمومية المتضررة من جائحة «كوفيد-19»، التي أصابت قطاع الطيران بالشلل، علمًا أن المؤسسة كانت تتكبّد الخسائر المالية سنوات قبل ذلك.

الدولة التي خفَّفت من حجم المهام الملقاة على عاتق «الناقل الوطني» على مستوى توسيع شبكة النقل الداخلي، مُستعينةً بـ«العربية للطيران» الإماراتية عبر فرعها في المغرب، و«ريان إير» الإيرلندية، أصبحت مدعوَّة لتقديم تفسيرات حول حالة «الفوضى» التي تعيشها الخطوط الملكية المغربية، والمسؤولية هنا شاخصةٌ أمام وزير النقل واللوجيستيك عبد الصمد قيوح، المعروف بعلاقته الشخصية القوية مع حميد عدو، والتي قد تفسِّر خطة «التغاضي» ومسار «التبرير» والهروب إلى الأمام اللذان اعتاد عليهما كلما لاحقته أسئلة مُحرجة بخصوص الشركة.

وإذا كانت «الصحيفة» قد تطرَّقت مرارًا، وبالوثائق والمعطيات والأرقام، لـ«الخطايا» التي وقعت فيها الخطوط الملكية المغربية، والتي استنزفت الكثير من الأموال العمومية، وحوَّلتها إلى «مطحنة» للعنصر البشري، وإلى مُختبر تجارب لقرارات لا يبدو أن هناك منطقًا سليمًا يحكمها، فإن ما ننشره ضمن هذا الملف يجمع كل ذلك في سلة واحدة، ويطرح علامات استفهام كبيرة حول الحكامة المفقودة داخل هذه المؤسسة، والتي تُؤدي خزينة الدولة ثمنها من جهة، ومن جهة أخرى تجعل التعويل عليها فيما هو آت أقربَ إلى مُقامرة غير مضمونة النتائج.

عبد الصمد قيوح
وزير النقل واللوجيستيك

عبد الحميد عدو
رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الملكية المغربية

«المناولة» داخل «لارام»

كانت جائحة «كوفيد-19» امتحانًا حقيقيًّا لجميع شركات النقل الجوي عبر العالم، فالأزمة على الرغم من صعوباتها وتعقيداتها، اختبرت جنكة مدراء تلك المؤسسات وتحوَّلت إلى مقياس لقدراتهم على التعامل مع الظروف الاقتصادية القاسية ثم العودة إلى الواجهة في أسرع وقت. وهو أمر اتضح أنه لا ينسحب على عبد الحميد عدو، الرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية، والذي فتح، منذ ذلك التاريخ، أبواب التخبُّط على مصراعيها، وأدخلت قراراتُه الناقلَ الوطني في حالة من «الهذيان» على مستوى الحكامة، والذي استنزف الكثير من الإمكانيات المادية والبشرية.

> **المُلفت، هو أن ما تُوفِّره الدولة لـ«لارام» يجعلها شركة «مُدلَّلة» بكل معنى الكلمة، لدرجة أنها وقَّعت معها سنة 2023 عقد برنامج برقم فلكي، عبر رئيس الحكومة الحالي عزيز أخنوش، مُتمثِّلًا في 25 مليار دولار من أجل توسيع أسطولها 4 مرات إلى غاية 2037**

عدو انطلق من تقديرات مُضَمَّنة في رسالة داخلية تعود إلى شهر ماي من سنة 2020، موجهة إلى مستخدمي الشركة، والتي حصلت «الصحيفة» على نسخة منها، وفيها يتوقع بأن العودة إلى الوضع الطبيعي ستتطلب 36 شهرًا على الأقل، وهي قراءة أثبت الزمن سريعًا أنها غير دقيقة، لأن معظم الشركات عبر العالم، بما فيها الإفريقية والشرق أوسطية التي تُشاطر «لارام» مجالها الإقليمي، استعادت عافيتها في العام الموالي. وأعلنت عن تحقيق أرباح مهمة، منها على سبيل المثال، شركة «العربية للطيران» التي أنشأت فرعًا لها في المغرب، والتي انتقلت من خسائر بقيمة تتجاوز 52 مليون دولار سنة 2020، إلى تحقيق صافي أرباح بقيمة 196 مليون دولار مع متم 2021.

> **الحكامة المفقودة داخل هذه المؤسسة، تُؤدي خزينة الدولة ثمنها من جهة، ومن جهة أخرى تجعل التعويل عليها فيما هو آت أقربَ إلى مُقامرة غير مضمونة النتائج.**

مربط الفرس هو أن هذا التقدير دفع إدارة «لارام» إلى العديد من القرارات التي ستكون كُلفتها باهظة مع مرور الوقت، ماليًّا ومهنيًّا وأخلاقيًّا، أبرزها إنهاء عقود 95 ربانًا في غشت من سنة 2020، مقابل تعويضات بقيمة 360 مليون درهم، أي ما يقارب 38 مليون دولار، منهم 30 من الربابنة ذوي الخبرة الطويلة، الذين رحلوا عبر نظام المغادرة الطوعية لتجاوزهم سن 56 سنة، و65 غادروا ضمن «خطة تسريح لأسباب اقتصادية».

عدو أتبع ذلك بقرار آخر أغرب، حين أنهى إدماج 105 طيارين متدربين كانوا في السنة الثالثة والأخيرة من تكوينهم في إطار برنامج خارجي في تولوز بفرنسا، رغم أنها أساسًا وفَّرت لهم قروضًا بقيمة 1,6 مليون درهم ستُقتطع قيمتها من رواتبهم المستقبلية، قبل أن تُطالبهم بسدادها بعد إنهاء العلاقة المهنية معهم، بشكل حشرهم وسط أزمة ذات وجهين، قانوني واجتماعي، فالخطوط الملكية المغربية التي ضحَّت بمستقبلهم المهني، هي نفسها التي تابعتهم أمام المحاكم لاسترداد أموالها.

ما حصل بعدها هو أن الشركة أضحت مُجدَّدًا في حاجة إلى ربابنة، وهذا هو المستجد الذي حصلت «الصحيفة» على معطيات جديدة وغريبة بخصوصه، إذ إن إدارة «لارام» لم تسلك النهج الطبيعي لتوظيف طيارين جدد، على اعتبار أن هذا الأمر سيضعها تحت مجهر المساءلة بعدما قررت التخلي عن جزء كبير من طاقمها السابق، لذلك لجأت إلى «المناولة»، أي التعاقد مع طيارين أجانب عبر شركات وساطة أجنبية وبعقود غير مباشرة.

المعطيات التي تنشرها «الصحيفة»، تحققت منها عبر مصادر مهنية وإدارية متقاطعة، وعرضتها على كل من عبد الحميد عدو، الرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية، وعبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك، دون أن تتلقى منهما جوابًا، كما لم تتلقَّ أي جواب بخصوصها من طرف مسؤول التواصل بـ«لارام»، حكيم شالوط، ومفاد تلك المعطيات أن الناقل الوطني شغَّل 120 طيارًا، منهم 80 يحملون الجنسية الروسية، و30 من إندونيسيا، و10 من تونس، وذلك عبر شركة مُناولة وسيطة يوجد مقرها في المملكة المتحدة.

ربابنة «فريلانس» وأجورٌ بالدولار!

إذا كانت عملية التوظيف هذه في حد ذاتها تطرح العديد من علامات الاستفهام، فإن هناك ما هو أغرب من ذلك، إذ وفق المعلومات الحصرية التي حصلت عليها «الصحيفة»، فإن هؤلاء الطيارين الذين يتقاضون رواتب شهرية تتراوح ما بين 5500 و6000 دولار أمريكي، قدموا عبر شركة Brookfield Aviation الموجود مقرها في مدينة إبسوم البريطانية، على بعد حوالي 22 كيلومترًا من لندن، وهي شركة سيئة السمعة نظرًا لارتباطها بشبهات تسهيل التهرب من دفع الضرائب.

«لارام»، ووفق تعاقدها مع هذه الشركة، تكون مطالبة بسداد 500 دولار إضافية لفائدتها عن كل طيار كعمولة. ورغم أن التعاقد مع أولئك الربابنة يتم باعتبارهم أحرارًا بنظام «الفريلانسرز»، فإنهم عمليًّا يُمارسون مهامهم بشكل منتظم، من خلال التعاقد المبرم مع الشركة الفرعية للناقل الوطني Atlas Multiservices المعروفة اختصارًا بـAMS، والتي تأسست سنة 2006، إذ جُعلت ذراعًا إداريًّا متخصصًا في الموارد البشرية، وتشمل اختصاصاتها توظيف التقنيين ومستخدمي اللوجيستيك وحتى عمال النظافة.

وبطبيعة الحال، فإن هؤلاء الطيارين يتقاضون رواتبهم بالعملة الصعبة، ويجري تحويلها إلى حساباتهم البنكية في الخارج. لكن المثير للاستغراب أكثر، وفق المعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة»، هو أن مجموعة منهم ليسوا مقيمين في البلدان التي يحملون جنسيتها، بل في المغرب، على اعتبار أنهم من الناحية الواقعية لا يعملون إلا مع شركة الخطوط الملكية المغربية، بل أكثر من ذلك، فإن هذه الأخيرة منحتهم

شواهد عمل سهّلت لهم الحصول على بطاقات الإقامة، ليتحوّلوا إلى مقيمين في المملكة المغربية.

هذا الأمر لا يمكن أن يكون طبيعيًا، كما تشرح مصادرنا، فأولئك الربابنة لا زالوا يتقاضون رواتبهم الشهرية عبر تحويلات إلى الخارج، بشكل يستنزف العُملة الصعبة، وهم بذلك غير مشمولين بأي اقتطاعات ضريبية رغم أنهم مقيمون في المغرب، وفي الوقت نفسه يضع هذا الأمر «لارام» في قفص الاتهام، فهي تملّصت من توظيف طيارين مغاربة، كما أنها لا تُصرّح بطياريها الأجانب ولا تؤدي ما يتطلبه التعاقد الطبيعي معهم لفائدة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

المسألة إذن تتعلق بمسارٍ «مُلتوٍ» غطّت به إدارة «لارام» على سوء تقديرها للأمور عند تسريحها للطيارين المغاربة سواء ذوي الخبرة أو الجيل الجديد من المتدربين، لكنه أيضًا يضع إدارتها أمام شبهات مالية خطيرة، على اعتبار أنها أغلبية أسهمها، سواء بشكل مباشر، بنسبة 53,94 في المائة، أو بشكل غير مباشر عبر صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يحوز 44,10 في المائة من حصتها.

وسيط سيء السمعة

ما يزيد الأمر غموضًا، هو لجوء الخطوط الملكية المغربية إلى شركة Brookfield Aviation التي توصف بأنها شركة «صندوق بريد» (Letterbox Company)، ومعناه قريب من مفهوم الشركة الوهمية، والتي يكون دورها في الوساطة مشبوهًا، ويُخفي وراءه ممارسات تتعلق بتجنّب أداء الضرائب وواجبات الضمان الاجتماعي، وهو أمر وثّقته صحف بريطانية وإيرلندية على غرار «الغارديان» و«إنترناشيونال بيزنس تايمز» و«ذا آيريش تايمز» منذ سنة 2010، ويرتبط بممارسات غير قانونية في ألمانيا وبريطانيا لفائدة طياري شركة «ريان إير».

والثابت أنه في سنة 2011 وبناءً على إبلاغ من السلطات الألمانية، بخصوص وضعية التوظيف لدى Brookfield Aviation، فتحت نظيرتها البريطانية تحقيقات بخصوص ممارستها لعمليات pseudo self-employment أي التوظيف الوهمي، لتخضع منذ ذلك التاريخ وإلى حدود سنة 2013 إلى مراجعة من هيئة الضرائب البريطانية HMRC التي أصدرت ضدها تقييمًا تقديريًا احتياطيًا بقيمة 47 مليون جنيه إسترليني، وفي سنة 2015 خضعت لمصادرة سجلاتها بما في ذلك بيانات الربابنة وكشوفات الأجور وملفات الضرائب، كما تعرضت لمداهمات في ألمانيا من طرف إدارة الجمارك وخضع طياروها للاستجواب، ومنهم من جرى تفتيش منازلهم.

هذا المسار الذي اختارته «لارام» لنفسها على عهد مديرها العام الحالي، يكتنفه الكثير من الغموض، لكنه لم يدفع الجهة الحكومية المسؤولة عن القطاع، ممثلة

دفـــع ربابنة الطائرات للاشتغال أكثر من 900 ساعة سنويـا التـي تحددها منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)

في وزارة النقل واللوجيستيك، إلى التحرك لإنهاء وضع غريب ومثير للريبة، أو على الأقل توضيحه، على الرغم من أن الأمر يتعلق بناقل وطني وضعت الدولة في جعبته 25 مليار دولار بموجب عقد البرنامج الموقع في يوليوز من سنة 2023، وتُعوّل عليه لإنجاح أحداث كبرى مثل كأس أمم إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030.

المعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة»، تتحدث عن أن الشركة توظف حاليًا ما يقارب 350 طيارًا بواسطة عقود مباشرة، وهو رقم لا يكفي لسد الخصاص الذي خلفه قرار التخلي عن العديد من زملائهم في فترة الجائحة، في حين أنها ترتبط الآن بـ150 طيارًا مغربيًا عبر شركتها الفرعية Atlas Multiservices، والمثير أنه من بين هؤلاء طيارون فسخت التعاقد المباشر معهم في السابق، وهو ما سبب سخطًا في صفوف العديد منهم، الذين يعتبرون أن العقد الجديد يمثل انتقاصًا من دورهم وإضرارًا بحقوقهم الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى الربابنة الأجانب الـ120 من جنسيات روسية وإندونيسية وتونسية.

استنزاف يهدد السلامة

لا يزال الطيارون المغاربة يتحملون تبعات قرار عدو بإنهاء التعاقد مع زملائهم، إذ وفق معطيات حصلت عليها «الصحيفة» من مصادر مهنية، فإن ذلك دفع الإدارة إلى فرض ساعات عمل إضافية على أطقمها تتجاوز الرقم الموصى به من طرف منظمة الطيران المدني الدولي ICAO، المحدد في 900 ساعة طيران سنويًا، وللمفارقة، فإن الحكومة المغربية، في شخص وزير النقل واللوجيستيك، عبد الصمد قيوح، وقّعت مع هذه المنظمة، ممثلة بأمينها العام خوان كارلوس سالازار، اتفاقية في مونتريال الكندية بتاريخ 27 شتنبر 2025، من أجل تطوير التعاون بين الجانبين في مجال التكوين والمواكبة التقنية فيما يتعلق بالسلامة والأمن.

هذان العنصران، أي «السلامة والأمن»، مهددان بشكل صريح، وفق توصيف مصادرنا، فالخطوط الملكية المغربية قررت إضافة 50 ساعة طيران لموظفيها، لتصبح 950 ساعة في المجمل، وفق ما

ما يزيـد الأمر غموضًـا، هو لجوء الخطوط الملكية المغربيـة إلى شركـة Brookfield Aviation التـي توصـف بأنهـا شركـة «صندوق بريـد» (Letterbox Company)، ومعناه قريب من مفهوم الشركة الوهمية، والتي يكون دورها في الوساطة مشبوهًا، ويُخفي وراءه ممارسات تتعلق بتجنّب أداء الضرائب وواجبات الضمان الاجتماعي

ورد في وثيقة داخلية صادرة عن مديرية العمليات الجوية، وموقّعة من طرف إدارة الشركة في 24 نونبر 2025، والتي تتحفّظ «الصحيفة» على نشرها حماية لمصادرها، لكن مضامينها تبرر رفع ساعات العمل بالنسبة للربابنة باحتضان المغرب لكأس أمم إفريقيا 2025، على اعتبار أن «لارام» هي الناقل الرسمي للتظاهرة.

وللإشارة، فإن رقم 900 ساعة سنويًا، هو المعمول به في أوروبا بناءً على اللوائح المحددة لسقف مدد الطيران Flight Time Limitations والمتعلقة بسلامة الرحلات الجوية، وبالتالي فإن شركات عدة تتفادى احتياطيًا الوصول إلى هذا العدد الأقصى من الساعات، على غرار شركة «ريان إير» التي تعد أكبر ناقل جوي في مجال الطيران منخفض التكلفة عالميًا، والتي أصبحت منافسًا رئيسيًا للناقل الوطني على مستوى الرحلات الداخلية أيضًا، فطياروها عادة يعملون 800 ساعة على مدار السنة، لمنحهم مساحة من الراحة تكون عاملًا مهمًا لتفادي الضغط الذي قد يسبب حوادث جوية قاتلة.

ومع ذلك، فإن ساعات الطيران ليست وحدها الهاجس الماثل أمام طياري «لارام»، فالشركة لا تراعي حتى حالتهم الصحية والنفسية، وفق معطيات مصادر مهنية، والتي كشفت أنها مثلًا فرضت على طيارين القيام برحلات عودة بطائراتهم صوب المغرب مع علمها بأنهم تلقوا خبر وفاة أحد أقربائهم للتو، وهو أمر لا يمثل ضررًا نفسيًا عليهم فحسب، بل يهدد سلامة الرحلة ككل.

ASSAHIFA ENGLISH

#assahifa_english
ASSAHIFA ENGLISH

Assahifa English is a digital version issued under the license of the «Assahifa» trademark, which is originally a Moroccan media organization that owns the news website «Assahifa.com», which publishes its content in Arabic.

The English version seeks to promote entrepreneurial journalism, tourism, economics, real estate, the art of living, luxury, travel, fashion and innovation.

Assahifa English targets the category of businessmen, contractors, Lovers of travel and the luxury of living, those who are interested in innovation and the most influential leaders in the economy and technology market, where the English language has become their base for investment in the future, as it is considered the language of business and finance in the world, and registers the fastest growth among foreign languages in the Kingdom of Morocco and the Middle East.

الوجه الآخر لهذا الوضع الذي «يفترس» العنصر البشري، على حد تعبير مصدر تحدث لـ«الصحيفة»، يتمثل في مضيفات الطيران، اللواتي أصبحت الكثيرات منهن تعشن وضع «هشاشة» مهنية واجتماعية، فالشركة أصبحت تعتمد على المتدربات اللواتي لا تتجاوز عقودهن 6 أشهر، وتضعهن في واجهة الرحلات على أساس أنهن مضيفات ذوات تجربة، أما الرواتب فهي لا تتعدى 4800 درهم في فترة التدريب، و7800 درهم عند تجاوزها.

الأنكى من ذلك، هو أنهن عند السفر خارج المغرب تكتفي «لارام» بتغطية مصاريف إقامتهن، أما بالنسبة للطعام فتخصص لكل واحدة منهن مبلغ 200 درهم نظير وجبة واحدة في اليوم، هذا الوضع، وفق مصادرنا، دفع بعض المضيفات إلى البحث عن مصادر موازية للدخل، مثل جلب هواتف وأجهزة إلكترونية وإعادة بيعها في المغرب، لدرجة أن بعضهن ضُبطن متلبسات بالتورط في عمليات تهريب سلع مختلفة عبر رحلات الناقل الوطني.

يُضاف إلى ذلك، أن المضيفات، وخصوصًا المتدربات، وجدن أنفسهن يعشن وسط أمواج متلاطمة من الضغط والتخبُّط، حيث يتحملن مسؤوليات أكبر من مهامهن الطبيعية، ففي بعض الحالات، ووفق المعطيات التي حصلت عليها «الصحيفة»، يتم تقديمهن على أنهن جزء من طاقم المضيفات المحترفات، بل ويتم الزج بهن في مهام درجة رجال الأعمال عندما يكون طاقم الطائرة مكونًا من رجال فقط، بشكل يخالف معايير جودة خدمات هذه الدرجة، مع ما يرافق ذلك من أخطاء مهنية «كارثية» تضرب في الصميم سمعة «لارام».

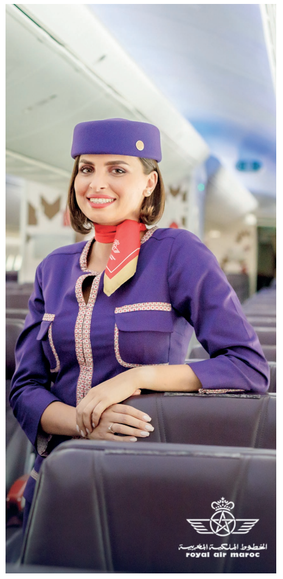

سمعة في الحضيض وانهيار أمام منافسين إقليميين..

عدو يُقبر هوية شركة وطنية يقارب عمرها 68 سنة.. وقيوح يُحلّق معه إلى القاع

الحديث عن الواقع «المتداعي» لشركة الخطوط الملكية المغربية، يستدعي التساؤل عن سر اختفاء وزير النقل واللوجيستيك، عبد الصمد قيوح من المشهد، وهو الرجل الذي يستحيل منطقيًّا أن يكون بعيدًا عن الصورة باعتباره المسؤول الأول عن القطاع، وأيضًا لأن مسار «الانهيار» الذي تعيشه المؤسسة شاخصٌ أمام عينيه، فلا يمكن مثلًا أن يكون غافلًا عن تراجعها في الترتيب السنوي لمؤسسة «سكاي تراكس» البريطانية المتخصصة في تصنيف شركات الطيران والمطارات، التي كشفت عن تقهقر «لارام» من المرتبة 55 إلى 70 عالميًّا وفق تصنيف 2025، ولا عن خروجها سنة 2024 من قائمة Airline Ratings لأفضل 25 شركة طيران على مستوى الأمان في العالم، وكلاهما موضوع أسئلة برلمانية توصلت بها وزارته.

> **عند السفر خارج المغرب تكتفي «لارام» بتغطية مصاريف إقامة مضيفات الطيران، أما بالنسبة للطعام فتخصص لكل واحدة منهن مبلغ 200 درهم نظير وجبة واحدة في اليوم، هذا الوضع، وفق مصادرنا، دفع بعض المضيفات إلى البحث عن مصادر موازية للدخل، مثل جلب هواتف وأجهزة إلكترونية وإعادة بيعها في المغرب**

قيوح، الذي تولى منصبه الحالي في التعديل الحكومي لـ23 أكتوبر 2024، خلفًا للوزير الاستقلالي الآخر محمد عبد الجليل، هو أيضًا المشرف المباشر على برنامج توسيع أسطول «لارام» والذي يجب أن يصل إلى 100 طائرة على الأقل بحلول سنة 2030 التي سينظم فيها المغرب كأس العالم بشكل مشترك مع إسبانيا والبرتغال، وفق ما جاء على لسانه في أبريل الماضي أمام مجلس النواب، لكنه يعلم أن عدو «تائه» أمام هذا التحدي، بعدما باع 10 طائرات إثر جائحة كورونا تحت ذريعة «التحكم في نفقات الشركة والعمل على تأمين استمراريتها، نتيجة التوقف الكلي لحركة النقل الجوي».

قيوح مسؤول أيضًا عن مراقبة مسار عقد البرنامج 2023-2037، الموقَّع بين رئيس الحكومة والرئيس المدير العام للخطوط الملكية المغربية، الذي يأتي في إطار «المجهودات التي تبذلها الحكومة، تفعيلًا للتوجيهات الملكية، لتعزيز مكانة ودور النقل الجوي في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومواكبة طموح المملكة لبلوغ 65 مليون مسافر» عند سنته الختامية، وفق ما جاء في بلاغ رئاسة الحكومة، الذي كشف عن رفع مساهمة الدولة في رأسمال المؤسسة، ومضاعفة أسطولها الجوي 4 مرات لتنتقل من 50 طائرة حاليًّا إلى 200 خلال عقد ونصف.

الدافع لهذا التعاقد كان أيضًا هو «مواكبة الحكومة لخارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026، التي ستمكن المغرب من استقطاب 17,5 مليون سائح، وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل من العملة الصعبة، وخلق 80 ألف فرصة شغل مباشرة و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة، فضلًا عن دعم دور القطاع السياحي في جذب الاستثمارات وإحداث المقاولات»، في حين أن النتائج المنتظرة إلى حدود نهاية 2025 وفق ما جاء على لسان قيوح نفسه أمام البرلمان أواخر أكتوبر الماضي، هو الوصول إلى 62 طائرة مع متم 2025 و71 عند نهاية 2026، وهي وتيرة تجعل الشكوك تحوم بقوة حول إمكانية الوصول إلى هدف 200 طائرة سنة 2037.

وكالعادة، فإن عدو، الذي سبق أن اشتكى في يونيو الماضي، خلال حوار مع CNN من تأخُّر تنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع شركة «بوينغ» الأمريكية للحصول على طائرات جديدة، لمدد تتراوح ما بين 15 و18 شهرًا، دون تفسير «هوسه» بهذه الشركة دون غيرها، سيلجأ لحلول يُفترض أنها ستُكلِّف «لارام» أعباء مالية إضافية بعد مسلسل التقشف الذي عاشته إثر فترة جائحة «كوفيد-19»، بسبب خسائرها التي وصلت، وفق مديرها العام، إلى 50 مليون درهم يوميًّا، والحديث هنا عن عمليات التأجير.

المقاعد المزخرفة بلون بنفسجي التي تعتمدها الخطوط الملكية المغربية في طائراتها

هذا الأمر عاد للواجهة مؤخرًا، عندما قامت الشركة المغربية باستئجار طائرة كانت تُشغِّلها الخطوط العمانية، وتحمل ترقيم A4O-BAF، وأصبحت حاليًا تحمل ترقيمًا مغربيًا وهو CN-RGW، كما أن المعطيات التي حصلت عليها الصحيفة تفيد بأن «لارام» لجأت لنموذج البيع وإعادة التأجير، حيث اكترت 6 طائرات من شركة في جمهورية إيرلندا، بعدما اقتنتها هذه الأخيرة من شركة «القطرية للطيران»، وهي جميعها يتجاوز عمرها 6 سنوات، بمعنى أن الناقل الوطني صار يعتمد على طائرات «مستعملة».

هذا الوضع يضع صورة الخطوط الملكية المغربية التي يتجاوز عمرها 68 عامًا، على المحك، وهي التي يُفترض أن تضمن للمغرب استقلالية على مستوى النقل الجوي، فالشركة بعدما اكترت تلك الطائرات قامت بتغيير شكلها الخارجي ليتلاءم مع هويتها البصرية، لكن داخليًا ظلّت هوية الشركتين الخليجيتين موجودة في الكراسي والتجهيزات، وهو مشهد لا يمكن تخيُّله في شركات وطنية أخرى أو حتى خاصة، بما في ذلك «العربية للطيران - المغرب» التي تقتسم تدريجيًا السوق الداخلي مع «لارام».

هذا الوضع، مثال من بين أمثلة أخرى تفسر حالة الإقلاع إلى الوراء، بالسرعة القصوى، من طرف الناقل المغربي، لتفقد مراتبها تدريجيًا ليس فقط في قائمة الأفضل عالميًا، بل حتى على المستوى القاري، إذ بالرجوع إلى ترتيب «سكاي تراكس» لسنة 2025 سنجد أنها أصبحت في المركز السادس قاريًا بعد الخطوط الجوية الإثيوبية، التي تحتل الصدارة، ثم شركة طيران موريشيوس، وشركة الطيران الرواندية، ونظيرتها الجنوب إفريقية، والمصرية للطيران.

الترتيب نفسه يُظهر المسار التراجعي للخطوط الملكية المغربية مقارنة بجيرانها ومنافسيها داخل القارة، إذ بالنسبة لشركاء المغرب في تنظيم مونديال 2030، نجد أن شركة «تاب» البرتغالية المملوكة للدولة قفزت من المرتبة 81 عالميًا في سنة 2024 إلى المرتبة 64 حاليًا، بينما «إيبيريا» الإسبانية ورغم أنها تراجعت من المرتبة 15 إلى 20 فلا زالت تحتفظ لنفسها بموقع ضمن الأفضل في العالم.

وإذا كانت شركة الطيران الحكومية الإثيوبية قد سجلت تراجعًا طفيفًا من المركز 35 إلى 38 عالميًا، فإن شركة طيران موريشيوس «أقلعت» من المركز 85 إلى 63، بينما شركة طيران رواندا قفزت من المركز 81 إلى 64، والشركة الجنوب إفريقية ارتقت بمرتبتين لتصبح رقم 67، والمصرية للطيران كسبت 20 مرتبة في سنة واحدة لتصبح الـ68 عالميًا، هذا دون الحديث عن الشركات الخليجية التي لم تعد المقارنة بها تستقيم منذ سنوات، مثل القطرية للطيران الأولى عالميًا، وطيران الإمارات الرابعة، وشركة الطيران السعودية المتمركزة في المرتبة الـ17.

هذا الوضع غير الطبيعي الذي تغرق فيه شركة الخطوط الملكية المغربية،

> **قامت الشركة المغربية باستئجار طائرة كانت تُشغِّلها الخطوط العمانية، وتحمل ترقيم A4O-BAF، وأصبحت حاليًا تحمل ترقيمًا مغربيًا وهو CN-RGW، كما أن المعطيات التي حصلت عليها الصحيفة تفيد بأن «لارام» لجأت لنموذج البيع وإعادة التأجير، حيث اكترت 6 طائرات من شركة في جمهورية إيرلندا، بعدما اقتنتها هذه الأخيرة من شركة «القطرية للطيران»، وهي جميعها يتجاوز عمرها 6 سنوات، بمعنى أن الناقل الوطني صار يعتمد على طائرات «مستعملة»**

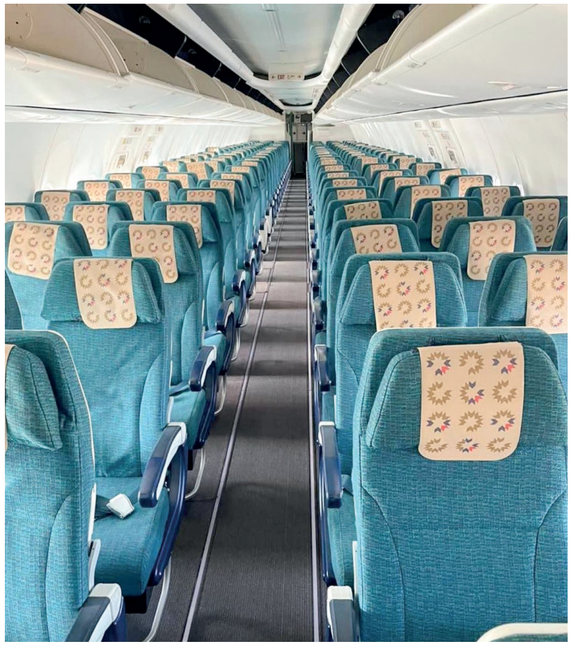

المقاعد بألوان الطائرات التي استأجرتها الخطوط الملكية المغربية لمدد طويلة وكانت سابقا تابعة للخطوط القطرية أو العمانية والتي مازالت تحتفظ بنفس ألوان الشركة الأم ولم تقدر «لارام» على تغييرها

> **مثال من بين أمثلة أخرى تفسر حالة الإقلاع إلى الوراء، بالسرعة القصوى، من طرف الناقل المغربي، لتفقد مراتبها تدريجيًا ليس فقط في قائمة الأفضل عالميًا، بل حتى على المستوى القاري، إذ بالرجوع إلى ترتيب «سكاي تراكس» لسنة 2025 سنجد أنها أضحت في المركز السادس قاريًا بعد الخطوط الجوية الإثيوبية، التي تحتل الصدارة، ثم شركة طيران موريشيوس، وشركة الطيران الرواندية، ونظيرتها الجنوب إفريقية، والمصرية للطيران**

جعل النائبة البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لطيف الشريف، تدق ناقوس الخطر على مسامع الوزير عبد الصمد قيوح، لافتة إلى أن المملكة مقبلة على تنظيم تظاهرات رياضية عالمية، الأمر الذي بات يتطلب «إيجاد حلول عملية وواقعية كفيلة بتصحيح الأوضاع داخل هذه الشركة، التي بالرغم من الدعم الكبير الذي تتلقاه من الحكومة، إلا أنها تعتبر من أغلى شركات الطيران، في حين أنها لا تقدم خدمات تتناسب مع قيمة الأسعار المرتفعة التي تفرضها على المسافرين، وهو ما يؤثر على سمعتها في سوق الطيران العالمية».

والحقيقة هي أن هذا السؤال الكتابي الذي يعود تاريخ طرحه إلى 7 يوليوز 2025، والذي لم يجب عليه قيوح إلى غاية موعد صدور هذا العدد، ليس الوحيد ولا الأول الذي وُضع على طاولة وزارة النقل واللوجيستيك طيلة فترة ترؤس عبد الحميد عدو لشركة الخطوط الملكية المغربية، وغالبا لن يكون الأخير بالنظر للسرعة التي تتدهور بها الأمور، والمفاجآت المتتالية الصادرة عن الإدارة الحالية، ما يجعل التخوف من قدرة «الناقل الوطني» على مواكبة أوراش استراتيجية وتظاهرات كبرى مثل تنظيم كأس العالم، أو استقبال عدد كبير من السياح، سيتجاوز عددهم، وفق تقديرات الوزير قيوح نفسه 40 مليونًا بعد سنة 2030، أمرًا بديهيًا، ويجد العديد من الدلائل والمؤشرات التي تدعمه.

370 مشروعا و16 جمعية أمام القضاء..

كيف توظّف وزارة التضامن 143 مليون درهم لإعادة رسم خرائط الدعم الاجتماعي وشراكتها مع الجمعيات؟

الصحيفة - خولة اجعيفري

قدّمت وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نعيمة بن يحيى، أمام البرلمان الشهر الماضي ما يشبه «خارطة طريق» جديدة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، وهي تعلن أن وزارتها موّلت ما بين 2022 و2025، حوالي 370 مشروعا جمعويا في المجال الاجتماعي بغلاف مالي ناهز 143 مليون درهم، موزّعة بين الأسرة والطفولة والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين. وخلف هذه الأرقام التي تتداول بوصفها «حصيلة تقنية» تلوح ملامح تحول أعمق عن الدولة التي تريد أن تعيد تعريف حدود الشراكة مع الجمعيات وتنتقل من منطق الدعم المفتوح إلى منطق التمويل المشروط بالنتائج وبالحكامة.

توزيع متوازن للموارد.. لكن؟

وفق معطيات رسمية للوزارة، دعمت هذه الأخيرة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024، ما مجموعه 511 مشروعا محمولا من طرف الجمعيات، بغلاف مالي إجمالي بلغ نحو 189,6 مليون درهم، في مجالات تتراوح بين حماية الأسرة (فضاءات الأسرة، التربية الوالدية، الوساطة الأسرية) ومحاربة العنف ضد النساء، والتمكين الاقتصادي للنساء وحماية الطفولة، وتعزيز مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتحسين خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية. وبهذا، فإن 370 مشروعا المعلن عنها في البرلمان ليست إلا الجزء المتعلق بالولاية الحكومية الحالية داخل منحنى أوسع من استعمال الدعم العمومي كأداة لتوجيه السياسة الاجتماعية عبر وساطة الجمعيات.

في التفاصيل التي قدمتها الوزيرة هذه المرة أمام نواب الأمة، ما يشي برغبة في إظهار توزيع متوازن للموارد إذ أن حوالي 29 مليون درهم لبرامج الأسرة و29 مليونا لمشاريع الطفولة و32 مليونا لمبادرات موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة، و39 مليونا لمشاريع لفائدة النساء، و10 ملايين لبرامج موجهة للمسنين، إضافة إلى مئات البرامج المشتركة.

وهذا التقسيم يبدو للوهلة الأولى، استجابة «وظيفية» لخرائط الهشاشة في المجتمع المغربي لكنه في العمق، يعكس الطريقة التي ترى بها الدولة «الفئات ذات الأولوية» داخل ورش الحماية الاجتماعية الذي أطلق على مراحل منذ 2020، العائلة الأساسية الطفل المرأة، الشخص في وضعية إعاقة، والمسن، أي الفئات التي تُعتبر أكثر عرضة للفقر المركب، والعنف، والانقطاع عن الخدمات الأساسية.

غير أن عنصر التحول الأساسي لا يختزل في حجم الموارد ولا في توزيعها القطاعي، بل في الكيفية الجديدة التي تُدار بها العلاقة مع الجمعيات فالدعم لم يعد يُمنح بمنطق «الملف الورقي» أو الوساطة الشخصية كما كان يُتهم في السابق، بل من خلال آليتين مركزيتين هي طلبات عروض مشاريع مفتوحة على نطاق واسع أمام الجمعيات الناشطة في مجالات تدخل الوزارة، وشراكات موضوعاتية مع جمعيات تتوفر على خبرات متخصصة.

> **خطاب الشراكة لا يمكن فصله عن خطاب المراقبة، وهنا اختارت الوزيرة أن تذهب بعيدا في الكشف عما يجري خلف الكواليس المفتشية العامة للوزارة بتنسيق مع مصالح التفتيش في التعاون الوطني أنجزت مهام رقابية أفضت إلى إحالة 16 جمعية على المسطرة القضائية، وتوجيه 11 إنذارا وتعيين لجان إدارية لتصحيح الوضعية في أربع مؤسسات وفسخ اتفاقيات شراكة مع ثلاث جمعيات والمطالبة بإرجاع مبلغ الدعم من طرف جمعية واحدة**

وهذه الطلبات تمر عبر منصة رقمية، وتُحدد مسبقا مجالات التدخل ذات الأولوية مثل التمكين الاقتصادي للنساء، وإحداث النوادي النهارية للأشخاص المسنين، وتطوير خدمات الوساطة الأسرية، وإحداث وحدات لحماية الطفولة، مع آجال دقيقة لإيداع الملفات وتتبعه، وبهذا تحاول الوزارة أن ترسّخ صورة مفادها أن التمويل العمومي لم يعد «هبة»، بل «استثمار اجتماعي» يمر عبر قنوات مضبوطة.

ضبط في تتبع المال العام

خطاب الشراكة لا يمكن فصله عن خطاب المراقبة، وهنا اختارت الوزيرة أن تذهب بعيدا في الكشف عما يجري خلف الكواليس إذ إن المفتشية العامة للوزارة بتنسيق مع مصالح التفتيش في التعاون الوطني أنجزت مهام رقابية أفضت إلى إحالة 16 جمعية على المسطرة القضائية، وتوجيه 11 إنذارا وتعيين لجان إدارية لتصحيح الوضعية في أربع مؤسسات وفسخ اتفاقيات شراكة مع ثلاث جمعيات والمطالبة بإرجاع مبلغ الدعم من طرف جمعية واحدة، فضلا عن توجيه مراسلات تنبيهية للجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وفي لغة الإدارة هذه الأرقام دليل على «حزم» في تتبع المال العام لكن في لغة التحليل السياسي، هي أيضا مؤشر على هشاشة بنيات الحكامة لدى جزء من النسيج الجمعوي الذي أصبح، تدريجيا، عنصرا لا غنى عنه في تنفيذ السياسات الاجتماعية للدولة.

وهذه الهشاشة ليست اكتشافا جديدا، فمنذ تقريره الموضوعاتي سنة 2018 حول مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تُعنى بالأشخاص في وضعية صعبة، حذر المجلس الأعلى للحسابات من أعطاب بنيوية داخل هذه المؤسسات إذ أن حوالي 38 في المائة منها تواجه صعوبات مالية مزمنة، و27 في المائة تعاني من نقص في التأطير البشري فضلا عن اختلالات في شروط الإيواء، وعدم كفاية برامج الإدماج، وغياب منظومات دقيقة لتتبع مسارات المستفيدين وقد كان كان ذلك التقرير بمثابة جرس إنذار مبكر حول مخاطر ترك الدولة جزءا من وظائفها الاجتماعية في يد جمعيات لا تمتلك دائما القدرات التنظيمية والمالية الكافية.

اليوم، وبعد سبع سنوات تقريبا على ذلك التنبيه، تكشف الأرقام المقدّمة في البرلمان عن حجم الرهان الذي باتت الدولة تضعه على هذه المؤسسات سيما وأن أكثر من 1311 إلى 1315 مؤسسة رعاية اجتماعية مرخصة على الصعيد الوطني بطاقة استيعابية تفوق 115 ألف مستفيد من الأطفال في وضعية صعبة، والنساء في وضعية هشاشة والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، وتدار غالبية هذه المؤسسات من طرف جمعيات مع تمركز لافت بنسبة 54 في المائة من المستفيدين في الوسط القروي، ما يعني عمليا أن جزءا كبيرا من «الدولة الاجتماعية» على الأرض يمر عبر بوابة المجتمع المدني، في الوقت الذي يظل فيه الإطار القانوني المنظم (القانون 14.05 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية) في حاجة دائمة إلى تحيين وتطبيق صارم.

ويرى عدد من الباحثين في قضايا الحماية الاجتماعية أن إعلان أرقام الدعم والإجراءات التأديبية هو أيضا رسالة سياسية للداخل والخارج للداخل، مفادها أن الحكومة تتحرك في انسجام مع ورش تعميم الحماية الاجتماعية الذي يقتضي ضبط سلاسل تحويل المال العام نحو الفئات الهشة، وللخارج، مفادها أن المغرب يحاول بناء نموذج شراكة مع المجتمع المدني يستجيب لمعايير الحكامة التي يطالب بها شركاؤه الدوليون حين يمولون برامج اجتماعية أو حقوقية.

وفي هذا الإطار، يؤكد الباحث في الحماية الاجتماعية، عبد الرحيم المريني في تصريح لـ «الصحيفة» أنه بإعلان الوزارة عن حجم الدعم والإجراءات المتخذة في حق بعض الجمعيات فهي لا تكتفي بتوضيح طريقة صرف المال العام، بل توجّه رسالة واضحة على مستويين فداخليا، تريد الحكومة أن تُظهر أنها تسير وفق منطق الإصلاح الكبير المرتبط بتعميم الحماية الاجتماعية كما دعا إليه عاهل البلاد، وأنها تراقب فعلا كيفية وصول التمويل العمومي إلى الفئات التي تحتاجه كما توجه رسالة للشركاء الدوليين، مفادها أن المغرب يشتغل بمعايير الحكامة التي يطالبون بها، وأن علاقة الدولة بالمجتمع المدني أصبحت أكثر تنظيما وشفافية مما كانت عليه سابقا».

وأردف الخبير ضمن التصريح ذاته، أنه اليوم كل الجهات المانحة من الاتحاد الأوروبي إلى الوكالات الأممية تنتظر تقارير دقيقة حول كيفية استعمال الموارد. وبالتالي فالوزارة تُظهر أنها واعية بهذا السياق وأنها تريد تعزيز الثقة، سواء داخل المغرب أو خارجه».

> **يحذّر فاعلون جمعويون من أنّ هذا المنحى، إن لم يُضبط بقواعد دقيقة، قد يعيد إنتاج أشكال جديدة من الزبونية، حتى لو تم ذلك تحت لافتة «الإصلاح» و«ربط المسؤولية بالمحاسبة» فالدينامية الجمعوية المستقلة التي تشكل جزءا من النسيج الحي للمجتمع المغربي،**

هل تنوي الحكومة تكميم صوت الجمعيات؟

في المقابل، لا تُخفي أصوات كثيرة داخل الحركة الجمعوية مخاوفها من أن يتحوّل خطاب «الحكامة» الذي ترفعه الوزارة باعتباره عنوانا للإصلاح إلى أداة انتقائية قد تُستعمل عن قصد أو بدونه، في إعادة ترتيب خريطة الفاعلين بحسب درجة قربهم أو ابتعادهم عن مراكز النفوذ المحلي والإداري. فبينما تعتبر الحكومة أنّ تشديد الرقابة يهدف إلى حماية المال العام وضمان الأثر الاجتماعي للمشاريع، ترى جمعيات أخرى أن توسيع هامش السلطة التقديرية في تقييم الملفات قد يُفضي في بعض الحالات إلى إقصاء الجمعيات التي تحمل مواقف مستقلة أو تنتقد السياسات العمومية مقابل تقوية حضور جمعيات أكثر «مرونة» أو أكثر قدرة على نسج علاقات مع المسؤولين الترابيين.

ويحذّر فاعلون جمعويون من أنّ هذا المنحى، إن لم يُضبط بقواعد دقيقة، قد يعيد إنتاج أشكال جديدة من الزبونية، حتى لو تم ذلك تحت لافتة «الإصلاح» و«ربط المسؤولية بالمحاسبة» فالدينامية الجمعوية المستقلة التي تشكل جزءا من النسيج الحي للمجتمع المغربي، لا تقلّ أهمية عن حماية المال العام وكلاهما يحتاج إلى توازن دقيق لا يختزله منطق العقاب أو المكافأة.

وفي هذا السياق، يقول أستاذ السياسات الاجتماعية والفاعل الجمعوي رشيد المودن، في تصريح لـ «الصحيفة»، إنه «لا أحد يمكنه الاعتراض على ضرورة الحكامة والشفافية، لكن المشكل يبدأ عندما تتحوّل هذه المفاهيم إلى أدوات انتقائية».

وأوضح الخبير ضمن التصريح ذاته، أن هناك جمعيات يتم التعامل معها بصرامة شديدة، وجمعيات أخرى تحصل على التمويل بسهولة لأنها قريبة من المنتخبين أو المسؤولين الترابيين، موردا أن «الإصلاح الحقيقي يمر عبر معايير واضحة وموحدة تُطبّق على الجميع بدون استثناء وإذا تحوّلت المراقبة إلى وسيلة للضغط السياسي أو لإعادة تشكيل

المشهد الجمعوي حسب الولاءات فسنكون أمام تراجع خطير لا أمام تقدم».

ويشدد المتحدث، على أن البلد «يحتاج إلى جمعيات قوية ومستقلة تماما كما يحتاج إلى مراقبة استعمال المال العام، لكن تحقيق هذا التوازن يتطلب شجاعة مؤسساتية وإرادة حقيقية لخلق بيئة تنافسية نزيهة، لا بيئة محكومة بالعلاقات الشخصية وإلا سنعيد إنتاج نفس الاختلالات التي ننتقدها اليوم، ولكن بلبوس جديد».

وبهذه الخلفية، يصبح النقاش حول «الحكامة»، سؤالا يتعلق بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، وبالحدود التي يجب أن تفصل بين الحماية المشروعة للمال العمومي وبين خطر توظيف الرقابة كآلية لإعادة ترتيب المشهد الجمعوي بما يخدم توازنات سياسية أو ترابية معينة.

تقاطع الوزارة والشركاء

ما يزيد هذه المعادلة تعقيدا هو أن الوزارة لم تعد وحدها في الملعب الاجتماعي، فبرامج الدعم القائمة اليوم تتقاطع مع ورش بنيوية أوسع لتعميم التعويضات العائلية، وتوسيع التأمين الإجباري عن المرض، وإطلاق التعويض عن فقدان الشغل، وتحسين أنظمة التقاعد لفئات واسعة كانت خارج التغطية. وهي أوراش لا يمكن لوزارة التضامن أن تديرها بمفردها، لأنها تتطلب تنسيقا دائما بين وزارات المالية والداخلية والصحة والحماية الاجتماعية والشغل، إلى جانب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والجماعات الترابية ثم الفاعل الجديد الذي دخل بقوة إلى المشهد، وهو الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي، التي يُفترض أن تكون الآلية التقنية لتوجيه الموارد الاجتماعية وتقييم أثر البرامج وتتبع تنفيذها.

> **ما يزيد هذه المعادلة تعقيدا هو أن الوزارة لم تعد وحدها في الملعب الاجتماعي، فبرامج الدعم القائمة اليوم تتقاطع مع ورش بنيوية أوسع لتعميم التعويضات العائلية، وتوسيع التأمين الإجباري عن المرض، وإطلاق التعويض عن فقدان الشغل، وتحسين أنظمة التقاعد لفئات واسعة كانت خارج التغطية. وهي أوراش لا يمكن لوزارة التضامن أن تديرها بمفردها**

في هذا السياق المتشعب، لا تعود الجمعية مجرد فاعل إضافي، وإنما حلقة مركزية في شبكة اجتماعية متعددة الطبقات، فهي شريك مباشر للوزارة في تنزيل البرامج، منفّذ ميداني لمشاريع المبادرة الوطنية، مخاطَب للجماعات الترابية في برامج القرب، ومستفيد من تمويلات مانحين دوليين يفرضون بدورهم معايير خاصة في التقييم والاستهداف والشفافية. كما أن دخول الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي زاد المشهد ازدحاما فهي مؤسسة جديدة تضاف إلى مؤسسات عمومية قائمة لكل واحدة لغتها الإدارية وأولوياتها ومراكز قرارها، وهذا التشابك يجعل أي خلل في التنسيق، ولو في حلقة صغيرة ينعكس سريعا على الفئات الأكثر هشاشة التي تعتمد على انتظام هذه السلسلة المعقدة.

في هذا الضوء، يتبيّن أن «370 مشروعا و143 مليون درهم» هي عنوانٌ لصراع صامت حول من يملك حق تعريف الأولويات الاجتماعية، هل هي الوزارة التي تموّل وتعلن الأرقام؟ أم الوكالة التي تقيس الأثر وتضبط الاستهداف؟ أم الجماعات الترابية التي تواجه المطالب اليومية للسكان؟ أم المانحون الدوليون الذين يفرضون أجندة إصلاحية ذات مواصفات محددة؟ أم الجمعيات التي تعتبر نفسها أقرب إلى الواقع الاجتماعي وأكثر معرفة بطبقات الهشاشة التي لا تصل إليها التقارير الرسمية؟

الحكومة من جهتها، تبدو مصمّمة على ترسيخ نموذج «الدولة المنظِّمة» التي لا تنفّذ كل شيء بنفسها، وإنما تفوّض التنفيذ لشبكة من الفاعلين تحت سقف قانوني ورقابي واضح، وتحاول بناء نظام يحمي المال العمومي من الانزلاقات ويضمن الأثر الاجتماعي، في الوقت نفسه، الجمعيات، من جانبها، تسعى إلى حماية ما تبقى من هامش الاستقلالية إزاء سلطة التمويل، وتحاول إثبات أنها ليست مجرد «مقاولات خدمات اجتماعية» تُسند لها مهام تدبير الفقر والهشاشة بشكل تعاقدي، بل فاعل مدني له قدرة اقتراحية ورؤية نقدية وسياسية لاختلالات المنظومة.

وبهذا المعنى، يتحوّل النقاش حول الدعم الاجتماعي من نقاش مالي إلى نقاش حول بنية السلطة الاجتماعية من يقرر؟ من ينسق؟ من يراقب؟ ومن يُحاسب؟ وفي ظل تعدد الفاعلين وتفاوت الأولويات، يبقى الخطر قائما بأن يتحول خطاب الحكامة إلى وسيلة لإعادة ترتيب المشهد الجمعوي وأن يصبح المال العمومي أداة لإعادة رسم الخريطة الاجتماعية حسب موازين القوة، لا حسب حاجيات أكثر الفئات هشاشة.

وفي هذا الإطار، يذهب محمد السعيدي الباحث في حكامة السياسات الاجتماعية، إلى أن النقاش الدائر اليوم حول منظومة الدعم الاجتماعي يتجاوز بكثير مسألة الشفافية أو الحكامة بالمعنى التقني ليمسّ جوهر «السلطة الاجتماعية» في المغرب.

السعيدي وفي تصريح لـ «الصحيفة»، يقول إنه «علينا أن نفهم أن ما يجري اليوم ليس مجرد تحسين لمساطر التمويل أو ضبط لتدبير المشاريع فنحن بصدد إعادة تشكيل هندسة الدولة الاجتماعية نفسها وهناك انتقال واضح من نموذج قائم على تدخل الدولة المباشر إلى نموذج شبكي معقد تُوزع فيه الأدوار بين الوزارة والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي والجماعات الترابية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والمانحين الدوليين وهذا التوزيع لا يتم دائما وفق رؤية موحدة، بل في كثير من الأحيان وفق موازين قوة ظرفية أو أولويات متباينة».

ويتابع موضحا أثر هذا الوضع على الجمعيات بالقول إنها « تجد نفسها اليوم في قلب هذه الشبكة لأنها الحلقة التي يراهن عليها الجميع لتنفيذ البرامج على الأرض. لكنها في الآن ذاته تُطلب منها مهام متناقضة أن تكون منفذة الاستراتيجيات الحكومية، وأن تلتزم بمعايير الوكالة الوطنية، وأن تتماشى مع المساطر الترابية، وأن تقدم تقارير مفصلة للمانحين الدوليين وهذه الأدوار المتعددة قد تؤدي إلى ما أسميه بـ'الإنهاك الهيكلي' للجمعيات، أي ارهاقها بالمتطلبات الإدارية والرقابية إلى درجة تجعلها أقل قدرة على الابتكار وأقل حرية في بناء مبادرات مستقلة».

ويحذّر السعيدي من وهم «التعدد الإيجابي للفاعلين» قائلا: «كثرة الفاعلين ليست بالضرورة نقطة قوة حين لا يكون هناك مركز واضح للقرار، تتحول المنظومة إلى ما يشبه البيروقراطية المتوازية، حيث لكل مؤسسة مساطرها وفلسفتها وأولوياتها النتيجة هي أن المواطن قد يحصل على دعم هنا ويفقده هناك، أو يُطلب من الجمعية أن تنفذ مشروعا رغم أنه يتناقض مع مشروع آخر تديره جهة مختلفة. هذا الارتباك الإداري ليس تفصيلا، بل يمس مباشرة فعالية السياسة الاجتماعية ويؤثر على الفئات الأكثر هشاشة».

ويختم برؤية نقدية حول طبيعة الصراع غير المعلن موردا: «أرقام مثل 370 مشروعا و143 مليون درهم تبدو للوهلة الأولى مؤشرا إيجابيا، لكنها في الواقع تخفي صراعا صامتا حول من يملك تعريف الأولويات الاجتماعية. هل هي الدولة المركزية؟ أم الوكالة؟ أم الجماعات؟ أم الجمعيات؟ أم المانحون؟ هذا السؤال سيحدد مستقبل الدولة الاجتماعية في المغرب خلال السنوات القادمة فإذا لم يُحسم توزيع الأدوار بوضوح، سننتهي إلى منظومة مثقلة بالمؤسسات ومحدودة الأثر، مهما كانت الأرقام المعلنة طموحة».

المنتخب المغربي في مهمة «كسر النحس» والتتويج بلقب كأس إفريقيا للأمم

كتيبة من «الأسود» الأرفع في تاريخ المنتخب.. بنية تحتية ملائمة وجماهير شغوفة للتشجيع

الصحيفة من الرباط

صار التتويج بكأس أمم أفريقيا لدى الشعب المغربي بمثابة حلم «جميل»، يمتزج فيه الأمل بإنهاء «النحس»، وتحقيق لقب سيكون حبّة كرز فوق كعكة نجاح مملكة صارت من كبار القوم عالميا، واسما يضرب له ألف حساب من كل الخصوم.

واقع الحال لدى المغاربة، وهذا الشعور الجماعي في كل بيت، وفي كل حي وفي كل تجمع، يأتي كتشبيه صريح لجبل جليدي، الجزء الظاهر منه يمثل رغبة بسيطة في حصد لقب قاري تأخر طويلاً، بينما يجسد الجزء المغمور تحت السطح تراكم سنوات من الإحباط والتطلعات، وانعكاسا لمسار أفريقي شهد انتكاسات أكثر منه نجاحات، وحمل مشاعر الإحباط والنكسة أكثر من السعادة والفرح.

كرونولوجيا الأحداث في الكان خاصة في جانبها «المحزن»، ولدت إحساسا دفينا بأن المنتخب الوطني يحمل دائماً ما هو أكثر مما يظهر في النتائج، فحلم التتويج باللقب يخفي وراءه تاريخاً كاملاً من الانتظار، ورغبة أعمق في بلوغ ما يعتبره المغاربة مكانة طبيعية لمنتخب «عالمي» يملك المقومات للظفر بالتاج القاري، ويبحث فقط عن اللحظة التي يكتمل فيها المشهد بنهاية سعيدة، تعيد شعبا بأكمله للشارع فرحا بارتقاء سلم المجد القاري.

أمل الشعب المغربي وارتفاع أسهم «الأمل» في ملامسة المجد القاري، وإنهاء مسلسل الانتظار الذي استمر منذ سنة 1976، لم يكن ليرتفع منسوبه لولا ثقة المغاربة في ورش الجامعة الملكية التي تقود هذا الحلم، وتسعى صوبه بشتى الطرق والوسائل، بداية بتخطيط طويل، وتركيز على تقوية البنيات التحتية، مرورا بطريقة عمل احترافية في إدارة المعسكرات والتركيز على كل التفاصيل، وصولا لاستراتيجية استقطاب «مغاربة المهجر» التي أتت أكلها وساهمت في إقناع لاعبين بوزن ثقيل في الساحة العالمية.

وبين الحلم المأمول والواقع المعاش، يجد المنتخب المغربي اليوم نفسه في مفترق الطرق، وفي اللحظة الحاسمة التي صار من الضروري فيها السعي صوب التاج القاري، بعد سنوات بناء وانتظار وصبر طمعا في تحقيق ما عجزت عنه الأجيال السابقة، في رهان وطني يتمنى كل مغربي خلاله أن يتحقق الطموح ويصبح جزءا ممن عاشوا الحلم.. حلم رؤية «الأسود» يحملون الكأس: للمرة الثانية، في المملكة المغربية يوم الـ 18 من شهر يناير المقبل.

> **كرونولوجيا الأحداث في الكان خاصة في جانبها «المحزن»، ولدت إحساسا دفينا بأن المنتخب الوطني يحمل دائماً ما هو أكثر مما يظهر في النتائج، فحلم التتويج باللقب يخفي وراءه تاريخاً كاملاً من الانتظار**

«الكان» في المملكة.. بيئة مناسبة لتحقيق اللقب

يشكل تنظيم المملكة المغربية للأحداث الكروية عمود الإنجازات الأخيرة في جميع صنوفها، حيث تحول من قرار تراه فئة من المتابعين إثقال كاهل المغرب بمتاعب التنظيم، إلى نظرة استباقية أثبتت السنوات الأخيرة نجاحها.

وهكذا، فإن لكل نجاح مسارا طويلا من العمل والتطوير، وتركيز المملكة المغربية في العقدين الأخيرين على البنيات التحتية، كان بداية مسلسل حيازتها على شرف تنظيم العديد من المسابقات القارية والعالمية، مُشكلة ثمرة عمل دؤوب ظهرت معالمه في تدشين بعض الملاعب، وتحديث أخرى، فضلا عن افتتاح مراكز تكوين حديثة، أبرزها مركب محمد السادس سنة 2019، والذي صار مطبخا لإعداد وصفة نجاح المنتخبات والأندية الوطنية في كل المسابقات.

استثمار المغرب في البنية التحتية، ونجاحه على المستوى التنظيمي كانا بمثابة «توأم» شهدا معا ترعرعهما، واشتداد عودهما بمرور السنوات وتشبعها بالخبرة، ما أكد نجاح النظرة الاستباقية للمسؤولين المغاربة الذين أنهوا عهد ضخ ميزانيات كبيرة، دون إدارة فعّالة لتحقيق النتائج المرجوة في اللعب على الألقاب.

المثال المغربي كان بعيدا عن هذا المشهد التراجيدي، وقريبا من الجمع بين قوة البنية التحتية والنجاح التنظيمي، مشكلا «ثنائية» متكاملة، قادت المغرب إلى العديد من الانتصارات تتجسد في الإشادات المتتالية للمسؤولين، سواء في الاتحاد الدولي لكرة القدم

الاستباقية للمسؤولين المغاربة الذين أنهوا عهد ضخ ميزانيات كبيرة، دون إدارة فعّالة لتحقيق النتائج المرجوة في اللعب على الألقاب.

المثال المغربي كان بعيدا عن هذا المشهد التراجيدي، وقريبا من الجمع بين قوة البنية التحتية والنجاح التنظيمي، مشكلا «ثنائية» متكاملة، قادت المغرب إلى العديد من الانتصارات تتجسد في الإشادات المتتالية للمسؤولين، سواء في الاتحاد الدولي لكرة القدم في شخص رئيسه جياني إنفانتينو، أو عبر الاتحاد الأفريقي لكرة القدم بقيادة باتريس موتسيبي.

تنظيم الأحداث الكروية مع عودة المغرب لمنصة الألقاب

النجاح المغربي لم يتوقف عند الإشادات فقط، بل تخطاه للعديد من الألقاب التي زينت خزينة المملكة كرويا، نذكر منها لقبي كأس أمم أفريقيا للاعبين المحليين سنة 2018، كأس أمم أفريقيا للشباب سنة 2023، كأس أمم أفريقيا للشباب 2025، وهو ما يرفع منسوب التفاؤل قبل الموعد الكبير شهر دجنبر المقبل.

ورغم ذلك، شكلت الكرة النسوية الاستثناء الوحيد للكرة المغربية، حيث فشلت «اللبؤات» في تجسيد السطوة على أراضي المملكة، بعد سقوطهن في نهائيين متتاليين لـ«الكان»، في انتظار تصحيح الوضع مستقبلا، وتقديم اللقب القاري الأولى للكرة النسوية الوطنية.

تاريخ المغرب في «الكان».. خيبات كثيرة وإنجازات قليلة

قصّة المنتخب المغربي في «الكان» كانت تضم صفحات مكتوبة بألوان زاهية، وأخرى بلون قاتم، مشكلة فصولا امتزجت فيها الإخفاقات بالإنجازات بداية من التتويج سنة 1976 والوصافة في 2004، وصولا إلى خيبات العقدين الأخيرين، في أحداث ولدت مشاعر مختلطة لدى المغاربة بين الأمل والإحباط.

> **كانت «الطامة الكبرى» كما وصفها الكثيرون سنة 1988، حين نظمت المملكة المغربية الحدث وسط شوق كبير لتكرار ما حدث قبل 12 سنة، وأمام حضور جماهيري كبير كان بمثابة وقود يدفع «الأسود» صوب حلم «الثنائية».**

وبالعودة إلى تاريخ البطولة الإفريقية، لن تجد حديثا عن تاريخ المغرب في الكان دون العودة لنسخة 1976 حين توج «الأسود» بلقبهم الوحيد، في نسخة عرفت حضور إثيوبيا (البلد المستضيف)، أوغندا، مصر وغينيا في المجموعة الأولى، فضلا عن المغرب، السودان، زائير ونيجيريا في المجموعة الثانية.

دور المجموعات تمخض عن تأهل غينيا ومصر من المجموعة الأولى، والمغرب ونيجيريا عن المجموعة الثانية، لتجرى بعدها المسابقة على شكل نهائي بنظام المجموعة الواحدة، انتهى بتتويج «الأسود» بلقبهم الوحيد إثر تزعم المجموعة بعد الانتصار على مصر، ونيجيريا، وتعادلهم حينها مع غينيا.

ولا تخلو مشاركات المغرب من أحداث لا ينساها التاريخ، كان أبرزها نجاة مكونات البعثة الوطنية من موت محقق في نسخة تتويجه باللقب، بعد حادث اشتعال في أحد محركات الطائرة أثناء تنقلهم من مدينة دير داوا صوب أديس أبابا، قبل أن يتدارك الربان الموقف عبر العودة للمطار، وسط رفض من لاعبي المنتخب المغربي السفر مجددا.

وبعد مسلسل طويل من الإقناع، تمكن المنتخب المغربي من السفر بسلام صوب العاصمة الإثيوبية، وملاقاة مصيرهم «السعيد» بتحقيق إنجاز ولجوا إثره باب المجد، وسجلوا عبره أسماءهم بمداد من ذهب بجيل ضم أسماء مميزة من قبيل أحمد فرس، محمد الهزاز، مصطفى فتوي، محمد بابا، العربي أحرضان وغيرهم من «الأسود».

من 1980 إلى 1990.. 3 مشاركات آخرها كان بطعم «العلقم»

لم يحسن المنتخب المغربي استغلال فترة ما بعد التتويج، حيث عاد للظهور مجددا في المسابقة في نسخة 1980 فوق أراضي نيجيريا، حين اكتفى بالمركز الثالث، ثم الرابع في نسخة مصر بعد 6 سنوات، رفقة جيل انتظر منه الكثير، خاصة بعد إنجاز كأس العالم سنة 1986.

وكانت «الطامة الكبرى» كما وصفها الكثيرون سنة 1988، حين نظمت المملكة المغربية الحدث وسط شوق كبير لتكرار ما حدث قبل 12 سنة، وأمام حضور جماهيري كبير كان بمثابة وقود يدفع «الأسود» صوب حلم «الثنائية».

الواقعية كانت لغة المنتخب المغربي في دور المجموعات، وحتى بلوغ مرحلة نصف النهائي حين واجهوا «أسودا كاميرونية غير مروضة»، تحدّت عاملي الأرض والجمهور، وأجهضت حلما مغربيا انتهى معه جيل 1986، وانطلقت بعده مرحلة كتبت بمداد أسود «قاتم».

1988 - 2004.. مسلسل خيبات انتهى بنهائي أعاد «الأسود» للمشهد

تأرجحت المشاركات المغربية في العقد الأخير من الألفية الثانية بين غياب عن التظاهرة في نسخ 1990 بالجزائر، 1994 بتونس، 1996 بجنوب أفريقيا، ومغادرته لدور المجموعات في نسخة السنغال 1992.

وتمكن المنتخب المغربي من تخطي مسلسل الإحباط في نسخة 1998 ببوركينا فاسو بعد بلوغه محطة ربع النهائي، ليعود مجددا لخيباته في نسختي 2000 بنيجيريا وغانا، و2002 في مالي،

قبل أن يظهر خيط أمل رفيع بقيادة مدرب كان قبل سنوات قليلة حارسا «أسطوريا» لعرين «الأسود».

توالي مسلسل الخيبات جعل المتابعة الشعبية، والإعلامية لجيل 2004 بقيادة المدرب بادو الزاكي تبلغ الحضيض، قبل أن تصل أولى إشارات الاهتمام من الشعب المغربي عقب إسقاط نيجيريا الذي كان بمثابة «غول أفريقي» يصعب تخطيه.

التألق المغربي أمام نيجيريا فتح باب التألق على مصراعيه أمام «الأسود»، من تخطي البنين برباعية للتعادل أمام جنوب أفريقيا، ثم للمباراة التاريخية أمام الجزائر التي أذنت بعودة المغرب لنصف النهائي بعد انتصار «دراماتيكي» بثلاثة أهداف مقابل واحد، منها هدف تعادل جاء في آخر دقائق الوقت الأصلي.

تعملق المنتخب المغربي تواصل بالأداء والنتيجة في المربع الذهبي أمام مالي برباعية نظيفة، ليسجل «الأسود» عودتهم لنهائي «حلم»، جذب اهتمام القاصي والداني في المملكة، وصنع أجواء احتفالية لم تشهدها المملكة منذ سنوات.

رياح أمل المغاربة اصطدم بقسوة الواقع، وفرحة منتظرة لشعب «متعطش» للقب، تحولت في ظرف ساعتين إلى أحزان قلبت شوارع كل المدن لمأتم جماعي، بعد فشل رفاق جواد الزاييري في إنهاء القصة الجميلة إثر هزيمته في النهائي أمام تونس بهدفين مقابل واحد.

2006 - 2025.. كابوس الماضي يصطدم بأمل الحاضر

لا جديد يذكر.. كان هذا عنوان المشاركات المغربية في العقدين الأخيرة، وسط تأرجح بين عدم المشاركة حينا (نسخة 2010)، والاستبعاد (2015 بسبب الخوف من تفشي وباء إيبولا)، والفشل في تخطي دور المجموعات أحيانا (2006، 2008، 2012، 2013)، أو الاكتفاء بثمن النهائي (2019، 2023)، وربع النهائي (2017، 2021).

نسخ كانت بمثابة ترسيخ لعقدة «الكان» في «لا وعي» المغاربة، خاصة بعد سقوط جيل المونديال بشكل مدو على الأراضي الإيفوارية، في مشاهد لا زالت عالقة بصمغ «الحزن» في مخيلة كل مغربي، بالنظر لحجم الانتظارات، ولكون «الأسود» حينها المرشح الأبرز لتحقيق لقب قاري عقب إنجاز كأس العالم في قطر 2022 بعد أن وصلوا إلى نصف النهائي.

ورغم كل ما سبق، عادت لغة الأمل لتطفو على السطح، واستعاد مناصرو المنتخب المغربي لغة التفاؤل قبل أيام قليلة من «الكان»، باحثين عن عبارات تحث لاعبيهم على القطع مع ألم الماضي، ومتسلحين بتخطيط طويل للجامعة للاقتراب أكثر من الحلم.

الجامعة الملكية المغربية.. العقل المدبر للنهضة الكروية المغربية

لا تأتي النتائج من باب الصدف، وكما لا تنحصر كرة القدم في الملعب فقط، فإن الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وضعت خارطة طريق واضحة المعالم تجمع بين حسن التدبير واتخاذ القرارات الصحيحة، والتخطيط الممتد لسنوات، سرعان ما ظهرت نتائجه على مختلف الفئات السنية.

ومنذ تولي فوزي لقجع رئاسة الجامعة الملكية لكرة القدم سنة 2014، سارع الأخير لإصلاح العديد من النواقص، وكنس مخلفات سنوات الخيبة، مع الاعتماد على إحداث بنيات تحتية تساهم في تنزيل المشروع، وتجهيز الخلف في السنوات القليلة المقبلة.

ويُعد إحداث أكاديمية محمد السادس لكرة القدم بداية قصة نجاح الجامعة الحالية، حيث ساهم هذا الصرح في تفريخ العديد من الأسماء، مشكلة في ظرف زمني قليل مشتلا للعديد من إنجازات الكرة الوطنية في مختلف فئاتها السنية.

تطوير البنية التحتية تواصل بإحداث مركب محمد السادس سنة 2019، حيث صار الأخير بمثابة قلب نابض لكل المنتخبات الوطنية، لتوفره على كل شروط النجاح، من ملاعب، وسائل الاستشفاء، مراكز طبية وغيرها من الظروف التي ساهمت في إعداد مثالي للمنتخبات المغربية قبل كل محفل قاري أو عالمي أو حتى ودي.

عمل الجامعة على تقوية البنية التحتية استمر في السنوات الأخيرة بتدشين ملاعب جديدة، أو إصلاح بعضها، أو إعادة تهيئة أخرى، لتوفير بيئة ملائمة للممارسة، فضلا عن رفع الاستثمار في المراكز الجهوية للتكوين ما سمح بإنجاب جيل ساهم في توسيع قاعدة الممارسة، ورفع منسوب التنافس داخل المنتخبات الوطنية.

هذا الاستثمار لم يكن في النهاية مجرد إصلاح بنوي دون نتيجة، بل كان جزءا لا يتجزأ من سياسة ورؤية شاملة، تسعى في كل جوانبها لصناعة منتخب قوي، قادر على تحويل الإحباط لأمل، والحلم بالتتويج القاري إلى حقيقة تلامس الواقع.

> **يُعد إحداث أكاديمية محمد السادس لكرة القدم بداية قصة نجاح الجامعة الحالية، حيث ساهم هذا الصرح في تفريخ العديد من الأسماء، مشكلة في ظرف زمني قليل مشتلا للعديد من إنجازات الكرة الوطنية في مختلف فئاتها السنية.**

معسكرات احترافية أنهت زمن التسيب ودشنت عصر الالتزام

نظرة بسيطة على تاريخ المنتخب المغربي في فترته «السوداء» ستكون كفيلة لرصد البعض من مواطن الخلل، والمتمثلة في «العشوائية» في إقامة المعسكرات، ومظاهر «التسيب» التي طغت على مكونات المنتخب المغربي في بداية الألفية.

قدوم جامعة فوزي لقجع كان نقطة بداية لإقامة معسكرات، كانت بعيدة عن عقلية الاشتغال التقليدي السائدة، ومتميزة بالاحترافية في كل التفاصيل، من التجمع في مركب محمد السادس، ورفع شرط احترام القميص الوطني ليصل درجة «التقديس».

واصلت الجامعة سيرها الإيجابي بالاعتماد على التكنولوجيا، وإدراجها سواء في مرحلة التكوين، أو التداريب، أو تتبع أداء اللاعبين، وقياس منسوبهم البدني، ثم تحليل مكامن الخلل في المباريات باستعمال التحليل بالفيديو، معتمدة في ذلك على العديد من الكفاءات في هذا المجال.

استقطاب مغاربة المهجر.. سلاح عالج مكمن النقص وأعطى النتائج في وقت زمني قياسي

بالعودة قليلا للوراء، كانت نتائج المنتخب المغربي تتحقق بأقدام لاعبين تدرجوا في الملاعب المغربية، وينتمون لقاطرات البطولة الوطنية من الوداد إلى الرجاء والجيش الملكي والمغرب الفاسي وغيرها.

تراجع مردود اللاعب المحلي، ومعه مستوى البطولة الوطنية في العقدين الأخيرين، دفع الجامعة للعب ورقة مغاربة المهجر، عبر سياسة استقطاب واضحة المعالم، تشرح للمعني بالأمر دوره في المنتخب الوطني، وتنقل إليه احترافية العمل داخل المعسكرات، فضلا عن الضمانات الكروية التي غالبا ما تسرد من قبل المدرب.

سياسة استقطاب مغاربة المهجر سواء من قبل منقبين يراقبون اللاعب قبل سطوع نجمه، أو نجوم صاعدة تظهر بعد تخطيها عقبة الفئات السنية، سريعا ما أعطت أكلها عبر توسيع قاعدة التنافس، ومنح خيارات إضافة لكل ناخب وطني في كل فئة سنية، ما شكل نقطة قوة للكرة الوطنية في معظم المحافل القارية والدولية.

المغرب نجح بعد سنوات من الاشتغال في خلق توليفة هجينة من أسماء محلية، وأخرى من مغاربة المهجر (زياش، حكيمي، مزراوي، أمرابط، بنعطية، العيناوي، دياز.. وغيرهم)، رفعت سقف التحدي، ودفعت المملكة للصعود في سلم المجد قاريا وحتى عالميا خاصة في إنجاز قطر المونديالي.

في النهاية، كان استقطاب مغاربة المهجر عملية احترافية واضحة، من إقناع حكيمي بتمثيل المغرب رغم ضغط إسبانيا، إلى خطف إبراهيم دياز بعد مفاوضات هادئة قدمت له مشروعاً واضحاً داخل المنتخب.

الجامعة اعتمدت في ذلك على تواصل مباشر ومستمر، سواء عبر حوارات الركراكي مع لاعبين صاعدين مثل نائل العيناوي، أو عبر التدخل لحل الخلافات كما حدث مع نصير مزراوي وحكيم زياش في قضيتهما رفقة وحيد خليلوزيتش، في سياسة أعادت للمغرب لاعبين أصبحوا بعد أشهر قليلة مفاتيح الإنجاز المونديالي.

> **تواجد المغرب في قمة التنصيف القاري لم يأت من باب الصدفة، بل كان وليد تركيبة بشرية غنية في كل المراكز، ونتيجة لصلابة ذهنية رسمتها مشاركاته السابقة في «الكان»، وجعلته يتسم بالعديد من نقاط القوة**

ملامح المنتخب الحالي.. خيارات متنوعة وتنوع تكتيكي بقيادة مدرب طموح

لا أحد يشكك في قوة المنتخب المغربي حاليا، ولن تجد اثنين لا يتفقان على أن «الأسود» يتصدرون قائمة المرشحين للفوز باللقب القاري، بفضل تركيبة بشرية غنية، تمتزج فيها الخبرة بالجيل الصاعد، في قالب جماعي يقوده الناخب الوطني وليد الركراكي.

ويتوفر المنتخب المغربي على عمود فقري يعرفه الصغير والكبير، والقاصي والداني، يشكل شخصيته فوق أرضية الملعب، ويعد من أسباب قوته في السنوات القليلة الماضية، ولعل أهمهم:

ياسين بونو: حارس مرمى المنتخب المغربي لأزيد من عقد من الزمن، وأفضل حارس في القارة. تشبع بالخبرة، ويملك من الهدوء والقيادية ما يكفيه لحماية عرين «الأسود».

أشرف حكيمي: أفضل لاعب في القارة الأفريقية، يعد كلمة سر المنتخب المغربي، وأهم مفاتيح لعبه، متخذا من سرعته وتوغلاته في الجهة اليمنى سلاحا يرجح كفة «الأسود»، رغم أن إصابته الأخيرة قد تؤخر مرحلة انضمامه لمعسكر المنتخب الوطني.

غانم سايس: العميد السابق، والغائب عن المنتخب المغربي في آخر سنتين، سجل عودته لصفوف كتيبة وليد الركراكي، من أجل قيادة خط الدفاع، وتقديم خبرته لباقي المجموعة كما أشار الناخب الوطني في تصريحاته الأخيرة.

سفيان أمرابط: رمانة الوسط، ورجل الثقة لدى الناخب الوطني، يعود مجددا لحمل عبئ خط الوسط على عاتقه، حيث يراهن المغاربة على استنباط نسخته المونديالية من أجل قيادتهم صوب المجد القاري.

مزراوي وديار والنصيري يقدمون دعما إضافيا؛ قائمة المنتخب المغربي ستضم أسماء بخبرة محترمة، سواء مزراوي كظهير أيمن أو أيسر، أو دياز في مركز الجناح، ثم النصيري الذي ألف أجواء «الكان» بعد خوضه لـ 4 نسخ سابقة.

نقاط القوة: التنوع الفني والصلابة الذهنية

تواجد المغرب في قمة التنصيف القاري لم يأت من باب الصدفة، بل كان وليد تركيبة بشرية غنية في كل المراكز، ونتيجة لصلابة ذهنية رسمتها مشاركاته السابقة في «الكان»، وجعلته يتسم بالعديد من نقاط القوة لعل أبرزها:

تنظيم دفاعي صارم: الحديث عن هذا الجانب يقتضي العودة لنسخة المونديال، حين كان المنتخب المغربي مضرب المثل في الخط الخلفي، حيث تلقى هدفا واحدا لحدود نصف النهائي قبل أن يسقطه عامل الإصابات.

أسلحة هجومية سريعة: يملك المنتخب المغربي العديد من الأسلحة الهجومية السريعة، يبقى أبرزهم القائد أشرف حكيمي، ومتوسط الميدان عز الدين أوناحي، فضلا عن الأجنحة عبد الصمد الزلزولي وإلياس بنصغير وسفيان رحيمي.

الصلابة الذهنية: توالي التحديات، وخوضه للعديد من القمم، ومواجهته لمنتخبات تتكتل في الخلف وتبتغي صبرا في البحث عن الهدف، ساعدت في بناء صلابة ذهنية لدى لاعبي المنتخب المغربي قبل المحفل القاري.

انسجام روح المجموعة: تبقى أبرز نقطة يعرفها المنتخب المغربي، حيث صارت الأجواء في معسكراته شبيهة بـ «عائلة صغيرة»، وتحول لاعبوه من زملاء في الملعب لإخوة خارجه، يتشاركون أوقات الفراغ، ما عزز من ارتباطهم وانسجامهم في الملعب.

الانسجام بين كل الخطوط: النقطة السابقة تحيلنا لعامل الانسجام، حيث نجح الركراكي في خلق كتيبة منسجمة، سواء في الدفاع أو الوسط أو الهجوم، يرسمها مزيج من مغاربة البطولة ومغاربة المهجر.

احترافية دقيقة في كل التفاصيل: تعد الاحترافية منهجا يطبع المنتخب المغربي، سواء منذ قدوم اللاعب لمركب محمد السادس، أو في احترامه للقميص الوطني، وصولا لاهتمام الركراكي بكل التفاصيل التي تساعده في تطبيق نهجه التكتيكي.

التنوع التكتيكي للمدرب وليد الركراكي

لا أحد يشكك أن قدوم وليد الركراكي أسس لحقبة جديدة، رفعت أسهم المنتخب المغربي، وقادته لتبوء المرتبة الرابعة عالميا، وتحقيق رقم قياسي عالمي متمثل في 18 انتصارا متتاليا.

نجاحات الركراكي رغم بعض الهفوات السابقة، تعود لتنوعه الخططي، حيث غالبا ما يعتمد على (1-4-4-4) في حالة عدم امتلاك الكرة، والعمل على الضغط وخنق مفاتيح لعب الخصم، فضلا عن تحوله السريع لـ(3-4-3) في محاولته للاستحواذ وبسط السيطرة.

خطط الركراكي تعتمد كثيرا على سرعة لاعبيه، خاصة حكيمي، ومهارة أسماء أخرى أبرزهم أوناحي والزلزولي، فضلا عن أسماء تضفي نوعا من التوازن كأملاح سابقا والعيناوي حاليا. ورغم ذلك، تبقى كبوة الركراكي في «الكان» السابق، درسا واقعيا ومحطة «أليمة» تقوي شخصية اللاعبين، وتحفزهم أكثر في النسخة المقبلة، بمساندة جمهور سيكون متعطشا لتحقيق حلم الريادة القارية.

الجمهور المغربي.. الكلمة السحرية التي تحول الحلم إلى حقيقة

في العالم، الجمهور يمثل اللاعب رقم «12»، وفي المغرب يشكل الجمهور اللاعب رقم «1»، وعميد الفريق في معظم الإنجازات التي سطرتها كرتنا الوطنية، بداية من كان 1976، ووصولا إلى مونديال الشيلي، حيث صعد منتخب الشباب إلى قمة العالم.

وتعد مساندة الجمهور المغربي لمنتخباته الوطنية من أكثر الروايات تعددا في الفصول، وأكثرها إسهابا وأصعبها حصرا، لما تحمله من أمثلة يستحيل تجميعها، بقدر ما من الممكن معاينتها بالعين المجردة بعد قرابة شهر فوق ملاعب المملكة.

المدرجات المغربية.. مساندة «شرسة» ومصدر «غرينتا اللاعبين»

يكفي القيام بجولة صغير قبل كل مباراة للمغرب، حتى تستشف كمية الحب الرهيبة التي ينقلها الجمهور للاعبين، في مظاهر تتجسد في حمل الأعلام الوطنية، وترديد هتافات محفزة، وحضور كامل أطياف المجتمع من صغار وكبار، وشباب وشياب من كلا الجنسين.

اللاعب المغربي يعلم بمجرد الدخول للملعب لمعاينة أرضيته، ثقل القميص الذي يحمله، وأهمية الدور الذي سيلعبه باعتباره جنديا يحمل على عاتقه مسؤولية الدفاع عن وطنه، وتمثيل آلاف المحظوظين بالحضور إلى الملعب والملايين المتسمرة أمام شاشات التلفاز، أملا في تفوق مغربي جديد على الخصوم.

مباريات المنتخب المغربي في ملعبه، أضحت بمثابة جحيم يقيد إمكانيات الخصوم، ويضعف حماسهم، في حين، يساهم هذا المعطى بشكل إيجابي في إذكاء جذوة التحفيز، الشيء الذي قد يحول حلم «الكان» من مستحيل إلى ممكن.

الناخب الوطني وليد الركراكي دائما ما لوح بأهمية الحضور الجماهيري، وكثيرا ما كان «جانما» للمزيد، لعلمه بأهمية هذا السلاح، وقيمته في نفوس اللاعبين، باعتباره عنصرا استراتيجيا في اللحظات الحاسمة، والحساسة في طريق «الأسود» صوب اللقب.

الجمهور المغربي يحول التنظيم لألقاب والكرة النسوية استثناء

منذ اتجاه الجامعة لسياسة تنظيم التظاهرات الكروية، حتى بدأت الألقاب تتقاطر على خزائن المنتخب المغربي في كل الفئات، بداية من كأس أمم أفريقيا ووصولا إلى كأس أمم أفريقيا للناشئين.

بدأت حكاية تأثير الجماهير المغربية، ومساهمتها في نجاح المنتخبات الوطنية في سنة 2018، بعد تنظيم «الشان»، والتتويج باللقب أنذاك رفقة المدرب جمال السلامي، وبكتيبة «مرعبة»، حصدت الأخضر واليابس.

وتواصل الأمر في كأس أمم أفريقيا لفئة أقل من 23 سنة، بعد أن قاد المدرب عصام الشرعي كتيبته للفوز بأول لقب في هذه الفئة، متسلحا بمؤازرة جماهير

حجت بكثافة في كل المباريات، ولم تبخل على «الأسود» من مباراة الافتتاح وحتى النهائي أمام مصر.

ولعبت الجماهير دورا «حساسا» رفقة المنتخب المغربي للناشئين، حين أشعلت حماس اللاعبين من أجل تخطي كل العقبات، وتحقيق اللقب الأول تاريخيا على حساب مالي، وبقيادة من المدرب نبيل باها.

> **لعبت الجماهير دورا «حساسا» رفقة المنتخب المغربي للناشئين، حين اشعلت حماس اللاعبين من أجل تخطي كل العقبات، وتحقيق اللقب الأول تاريخيا على حساب مالي، وبقيادة من المدرب نبيل باها**

ومن المرتقب أن يجد المنتخب المغربي مجموعة من العراقيل في مساره، بداية من المنافسين الأقوياء، مرورا عبر تحدي الضغط الجماهيري والإعلامي، وصولا للجانب البدني والإصابة وفترة برمجة المباريات.

و «الكان» احترم المنطق في العديد من النسخ، بشهادة تتويج «الكبار» بمعظم الألقاب، كما منح فرصة للمفاجآت كما حدث لزامبيا (2013)، والكونغو (1974)، السودان (1970).

هذا المعطى لا يخفى على المنتخب المغربي، بدليل أن الركراكي لطالما انتزع مصطلح المنتخبات الضعيفة من مخيلته، وعبر عن رفضه التام الاستنقاص من أي خصم، لعلمه الشديد بتطور الكرة الأفريقية في السنوات الأخيرة.

ووقع المنتخب المغربي في مجموعة «متوازنة»، رفقة كل من مالي، زامبيا وجزر القمر، في اختبارات لن يرضى المناصرون المغاربة سوى بالخروج منها بـ «العلامة الكاملة»، من أجل استكمال رحلة ستكون أكثر «خطورة» في الأدوار المتقدمة.

ومن المرتقب أن يجد المغرب نفسه في منافسة مباشرة أمام خصومه المعتادين خلال أدوار خروج المغلوب من قبيل السنغال، نيجيريا، مصر، الجزائر، تونس، الكاميرون، دون إغفال منتخبات بدأت تتلمس طريقها صوب الأدوار النهائية كالكونغو وجنوب أفريقيا وبوركينا فاسو.

تحدي الضغط الجماهيري والإعلامي

المساندة الجماهيرية أحيانا تشكل سلاحا ذا حدين، وقد تتحول في بعض الفترات من مساند، لقوة ضغط بأثر سلبي، وبالتحديد في حال التعثر، أو تحقيق الانتصار دون أداء، خاصة وأن الجماهير المغربية لطالما كانت متعطشة للجمع بين الفوز وإمتاع العين.

وستعرف النسخة الحالية تغطية منقطعة النظير، بحضور وسائل الإعلام الوطنية والدولية، من أجل نقل كل صغيرة وكبيرة عن الحدث، وتوثيق لحظات المجد والانكسار، وبث مشاعر السرور والحزن التي تملأ المسابقة، وتجعلها محط متابعة من داخل القارة وخارجها.

ولن يسلم المنتخب المغربي من ضغط السلطة الرابعة، خاصة وأن الأسرة الإعلامية الوطنية ترى ضرورة إنهاء السنة بشكل سعيد، وتعلم أن الظروف صارت أكثر من مواتية لـ «الأسود» لتحقيق هدف طال انتظاره.

الإصابات عدو اللاعبين والبرمجة تخيف المدربين

يعد «الكان» حدثا ينتظره اللاعبون بفارغ الصبر، غير أن التعرض للإصابة قبل أو أثناء الحدث تصبح بمثابة «كابوس» يقض مضجعهم، ويفرمل أحيانا حلمهم في لعب دور محوري في رحلة المنتخب صوب التتويج.

وتعتبر البرمجة من أكبر العوامل التي قد تساهم في إصابة اللاعبين، نظرا لضيق الوقت بين مباراة وأخرى، ولارتفاع الإيقاع في مسابقة تشهد كذلك صراعات بدنية «قوية» بين كل المنتخبات المتنافسة.

لهذا، يصبح من الضروري على الأطقم الطبية استباق الإصابات، عبر معرفة الحالة البدنية لكل اللاعبين، ثم تهييء البدلاء المناسبين من قبل الطاقم الفني لمواجهة أية مفاجآت محتملة أثناء أو حتى قبل المسابقة.

وأمام هذه التحديات، من المنتظر أن يعمل المنتخب المغربي على خوض «الكان» بثقة، لكن دون تهور، وبحماس دون إفراط، حتى يصنع حلم بلد سعى اتحادها الكروي لسنوات لتسطير بيئته المناسبة، ولعبت فيه الجماهير دور سلاح بحدين إيجابيين.

تنظيم البطولة داخل المغرب.. أين تكمن أهميته؟

يشكل تنظيم الحدث أحد أهم أسلحة المغرب في هذه النسخة، نظرا للعديد من العوامل التي يبقى أبرزها تفادي عياء السفر، واستقرار المنتخب في بيئته، ما يفسر تتويج العديد من البلدان المضيفه باللقب القاري.

ويبقى تنظيم المملكة للحدث، من أكبر المنافع التي ستعود على المنتخب المغربي، خاصة وأن الأخير عانى كثيرا في النسخ السابقة من قسوة المناخ وسط الأدغال، وصعوبة تكيفه مع الأجواء هناك.

وتبقى نسخة كوت ديفوار من آخر الأمثلة التي عرفت معاناة «الأسود»، حيث شكلت الرطوبة المرتفعة، والحرارة المفرطة، خصما عنيدا للمنتخب المغربي، تسبب في تحقيقه نتائج «سلبية»، يبقى أبرزها التعادل أمام الكونغو في المجموعات، والإقصاء أمام جنوب أفريقيا في ثمن النهائي.

وسيشكل التنظيم في هذه النسخة، نقطة قوة للمنتخب المغربي، نظرا لتفاديه السفر الطويل، واستغلاله لعامل الوقت في الاستعداد بشكل أكبر، وسط بيئة معتادة، ومناخ مناسب لممارسة كرة القدم، وهي معطيات أكدها الركراكي واللاعبون في أكثر من مناسبة.

البنية التحتية للمملكة تجعل ضيوفها مشدوهين من روعتها، سواء تعلق الأمر بالملاعب، منها مولاي عبد الله، ملعب طنجة الكبير، ملعب مولاي الحسن بالرباط، أو على مستوى ملاعب التدارب المتعددة، وحتى مراكز التكوين (مركب محمد السادس كنموذج).

> **الأمل في التتويج على الأراضي المغربية صار أكثر من طموح، إنه واجب وطني يوحد الشعب بالملايين، ويدفعهم لا إلى الحلم، بل لتحقيقه، ويقودهم لتنفيذ وعد بين «الأسود» والمغاربة عنوانه: «الكأس في المغرب وستظل في المغرب»**

تواجد العناصر الوطنية في هذه البيئة المثالية، وخوضها للمباريات على ملاعب يعشب في أفضل حالاته، سيسهل عملية تطبيق الخطط التكتيكية للركراكي، وسيساهم في سرعة تنفيذ الهجمات.

وبعيدا عن الملعب، تمتاز المملكة بسهولة التنقل بين المدن، بفضل الطرق السيارة والربط الجوي واللوجستي، ما يضمن عدم استهلاك طاقة اللاعبين في رحلات مرهقة، والمحافظة على جاهزيتهم طيلة أسابيع البطولة.

تونس ومصر وساحل العاج.. بلدان استضافت البطولة ونالت التاج القاري

صفحات التاريخ حبلى بدول استضافت البطولة، ونجحت في التتويج بها، وهي مصر (1959 - 1986 - 2006)، جنوب أفريقيا (1996)، إثيوبيا (1962)، غانا (1963-1978)، السودان (1970)، الجزائر (1990)، تونس (2004)، وأخيرا ساحل العاج (2023).

هذا المعطى يؤكد أن استضافة البطولة ترفع نسبة التتويج بها، أو حتى بلوغ أدوار متقدمة لمنتخبات بدأت تصنع اسمها، يبقى من بينها غينيا الاستوائية التي نجحت في الوصول لنصف النهائي في نسخة 2012.

ومن المنتظر أن يشكل احتضان الحدث، فرصة مواتية للمنتخب المغربي لـ «كسر النحس»، وإنهاء كابوس استمر منذ سنة 1976، خاصة وأن كل المكونات حاضرة في النسخة المقبلة من أجل بلوغ الهدف.

خط النهاية.. خطوة واحدة تجمع الانتظار بالحلم

«الحلم لا يسقط بالتقادم، بل يكبر مع كل خيبة»، هو مثل عربي يؤكد أن سقوط الأمس، سيكون بمثابة درج يقودنا صوب القمة، وأن ألم النسخ الماضية لن يشكل سوى «مناعة» تقوي نفوس اللاعبين منذ الدقيقة الأولى وحتى الثانية الأخيرة.

حلم التتويج باللقب ليس وليد اللحظة في نفوس المغاربة، بل جاء نتيجة سنوات طويلة من الصبر والانتظار، والإيمان بقدوم وقت قطف الثمار، وجني محصول أعوام من تخطيط محكم للجامعة، وبناء متدرج لمنظومة المنتخب الأول. تحسين البنية التحتية، وتوفير ملاعب عالمية، وبناء مركب محمد السادس، واستقطاب مغاربة المهجر، والاستثمار في المجال الكروي، كلها عوامل ستقربنا من الحلم، وتضعنا كمرشح أول للقب.

> **التنظيم صار فرصة «ذهبية» لإعادة اللقب الضائع، فالعوامل السابقة كلها تتقاطع لتخلق بيئة مثالية للتتويج، وتدفع عقارب الساعة للتحرك صوب النقطة التي حلمنا بها كثيرا، وكأنها في تحد لقيادة الزمن إلى موعد سعادة طال انتظارها**

التنظيم.. نهاية العتمة وسطوع ضوء البوديوم

التنظيم صار فرصة «ذهبية» لإعادة اللقب الضائع، فالعوامل السابقة كلها تتقاطع لتخلق بيئة مثالية للتتويج، وتدفع عقارب الساعة للتحرك صوب النقطة التي حلمنا بها كثيرا، وكأنها في تحد لقيادة الزمن إلى موعد سعادة طال انتظارها.

الأمل في التتويج على الأراضي المغربية صار أكثر من طموح، إنه واجب وطني يوحد الشعب باللاعبين، ويدفعهم لا إلى الحلم، بل لتحقيقه، ويقودهم لتنفيذ وعد بين «الأسود» والمغاربة عنوانه: «الكأس في المغرب وستظل في المغرب».

الشرارة الأولى إذن ستنطلق يوم الـ21 من دجنبر، واللقب القاري صار أقرب من أي وقت مضى، وقصة التتويج باتت جاهزة.. لتكتب وتروى.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH